

فإرادة شرطه أحد الأمرين بوجه من وجهي أو بوجه من وجهي
 بوجه واحد من وجهي أو بوجه من وجهي أو بوجه من وجهي
 أن يبطل البيع كسراجي رجل يبيع من رجل على أن يقدّم مساجد
 عند مرضي الشئ بعطية عند مرضي كل السبع فالبيع فانه يبطل
 الفتي وبه استبرج العقد وقبل القبض يجهل بخلاف
 المنقول المشتري وقتته ولم يثنى المقايير طلب أحد التي
 فيها فسد البيع كسراجي قال فان خرج المبيع من ملك
 المشتري فلا يفسخ ويسقط حق الاسترداد من وجهه
 وذكره النجاشي بخلافه يكون الجاهل بما يبيع له أو لا
 الجاهل بكونه وهو أن ليس له سلطة لا يريده كسراجي
 على أكثر من قيمتها لا يرغب بالآخر فيه بل وقاية
 الما قاله بعد القبض نسخ ما في المتعاقدين
 خلاصة الأوقات لا تبطل بالسرة العقد فصح الما قاله
 وبطل الشرطه وقاية تعليق الأوقات بالسرة فلا يصح
 فنه

بالبيع وانما الاستحقاق يكون السجل قاضي بخار
 لا يجوز لقاضي غيره ان يعطى به ويقضى بالمستري بالرجوع
 بالتمسك ما لم يشهد السهردان قاضي بخار فحق المستحق
 عليه بالخيار الذي اشتراه من البائع واخرجه من يد المستحق
 عليه خزائن المفتين المستري بعد اعطائه خراسي فلذا هو الامر
 بروح خص امينه وان استحق البيع من يد المستري بالملك
 المطلق ورجع المستري على بايعه بالتمسك فاقام البائع بنيه
 على الفسخ وان القبض والاستحقاق يقع باعلا بغير البيع
 الرجوع بالتمسك هل يقبل هذه البنية بعينية او لا يكتفى
 بالتمسك فيه سئل نجم الدين عن رجل اشترى حرفة المسخوم
 ببيع هذه البنية اجاب نعم واجاب عن رجل اشترى
 ثم هو المثل كذا في المحيط ولو كان لرجل على رجل
 الف درهم فاستري منه تلك الدين عبدا بيبا
 فاستد او قبضه باعرا بايع ثم نقض البائع البيع لم يستري

اذ لم

[illegible]

المستخرجه لم يجوزوا بيعها قبل ان يصر مستقفاً بل يصر
الذي يصر عليه المستخرجه من بيعها قبل ان يصر عليه
فان كان ولو المستخرجه جارية ولم يقبضها حتى يستحقها رجل فبشر
في القاض لا يبيع بغير المسحق ولا يقبض له بالكل حال جارية ما لم
يخبر البائع والمستخرجه لان الملك للمستخرجه والبيع لا يقع
في شرط حفرتها ولو كان الاستحقاق بعد القبض لشرط حفره
المستخرجه دون البائع فصول غلبه سئل بشر له ما باعها باقل
من ما به قبل نقد الثمن رواه ابو داود والربيع في بعض كونه سجد
بعضه في حكمه جازاً جازاً وانما كونه مثل ان يصر عليه ما به
سجد كسبانه في القاض عدي اذا تصرف في المستخرجه
والمفرد في محذور وهو كانه امسك البعض وباع البعض
باقل وانما جازاً في سجد ومن المستخرجه جارية بالفتنة فيهم
حالة او لم يصب في قبضها فمعهما من البائع بخير ما به قبل ان
يقبض الثمن الاول لا يجوز البيع الثاني وكذا في الهبة في سجد

وكذا لو كان العمل مباحا ولم يكن من كان البسيط متجرا والعمل
 مباحا لم يكن العمل مباحا الا اذا كان الغرض فنيقيا على اجازة المستزاد
 من الزمان البسيط كحرام بل هو مكره سراجي في الاصل كسائر
 ما يباع باقل مما يباع من الذي يشتراه اياه من وارثه قبل نقد الثمن
 شخصه او غيره بالوكالة والمبيع كماله ولم يرد ولم ينقص ويب
 والتمن اثني من جنس الثمن الاول او كان هو يباع باللف
 نسبه سنة ثم يشتراه لثمن سنتين فاسد عندنا خلاصة اذ كانت
 البايح بعد فسخي يكون المشتري حتى جنس المبيع حتى ياخذ
 الثمن وهو ممن سائر الزمان ولا يكون البايح اسوة له
 سيبيا اذا قال رجل لا خريعت منك نصيب من هذه الدار
 بكذا وعلم المشتري نصيبه ولم يعلم البايح جاز البيع بعد
 ان يقربا لبايعه انه قال للمشتري سيبيا في امينه ولرباع
 النبي فان يباع بعد بفتح جاز البيع وان لم يقبل المشتري
 حتى خرمه من آخره البين لا صلاط المبيع لمعير البين طامه

قول المستشرقين في بيان معنى الجليل والقيصر من كسري القابل لقض
البيع الاول فصولها وهدى والبيع بقصد سحر فاسد يستهدك
الزوايد منقولة من الاصل كالولد والحمد والعهد
لا يمتنع الفصح من ذلك بل هذه الزوايد في يد المستشرقين لاضح عليه
كروا يد القصب ولو استعملك المستشرق هذه الزوايد فانه يخرج بها
استهلاك فصول خواريه وامينه فيمخرجهما بين الغل الخاسر
الكوارات الكوارات بالضم والرفع يد عمل الغل
اذا سوي من طين ولا روده فخذ احصيه بهي باطون
محمد بن مطلق من وقاية وعليه الفتوى في شيا باللعن في ارض
وسمى العهد الاتي لا يجيزه بيع العهد الرسل في حاشية جندنا
والخرايفه وهي مع التمر على الغل بخرم جند وفي مثل كليم خرمها
فهذه البيع من البيع الفاسدة لبيته الروي من وقاية
وقال محمد بن ابراهيم كان هذا القوم من واحد وورث التوت
منه والعمل من آخره ان القوم بيني القوم اوله قبل موته لم يخر

ولذا كان

فالباع فيه خلاصة البينة في حقه وبيع رسله الدين في البيع المستشري
سنة بعد السنة على ما يشاء الباعين بغير أن يملك ورفع
فانه اذ كان الباع الباع الباع او في السنة واحدة الباع فصول عمارة
على يجوز بيع المعلوم بالطريق الى الباعين فخرانه امينة اذ انما
ان الباعين يعرف الباع عندنا على اجازة المالك والباعين لا يصح الاجازة
فيهم الى قد بين والمعروف عليه ان الباعين لا يملك ان كان من
المعروف ان كان من العوض الباعين وقبيل الباعين في العدة
ولوع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز ولو باع من الدين
او وجهه راجع الى اذ اقاله الباعين قبل سوي الباعين
بموم فانه يكون من غير مقيد الباعين وبيع جردا لا منوطا
منه عندنا كذا في التوفيقية فليس في ذلك ان المينة الباعين
عبداء ميعا فكذا في الباعين ثم ان الباعين باع من غيره ثم قال
الباع المستشري الثاني بعت منك قبل الباعين من الاول
وتقبل الباعين وقول المستشري الثاني لا يملك الباعين

قد ثبت بطلان ما في نسخة الماروني من اجل الحسين بن محمد
 في الفتوى وفي المعنى لا يجوز بيع اهل دار الحرب
 وقال بعض المصنفين يجوز بيعهم في دار الحرب ولا يباعون
 على عدم جواز البيع في دار الاسلام كتحريم الفتي في التزويج
 ولم يستثن منها المسجونين وبقرة في البيع هذا اذا كان في دار
 معروفة فان خربته سوله واشتغف الناس عنه لا يفسد بمقتضى
 خزانة وكذا بطلان ما في ام الولد ومحمد بن عيسى والمكانة في وقايه
 فاذا استثنى من ذلك ما فيها من مائة فالبعض في ما فيها من الرواية
 خلاصة ومثله في التزويج والبيع في دار الحرب
 ولو كان في دار الاسلام لم يفسد بمقتضى خزانة في البيع الفاسد
 بمقتضى قوله يوم القبس كافي في التزويج في دار الحرب
 او بطلان ما في نسخة المصنفين في البيع في دار الحرب
 البيع في دار الحرب في ام الولد في دار الحرب
 الاول لا يجوز خزانة رجل استثنى الفتي عن خزانة في البيع

عليه السلام واليه المرجع والمآب وان وجدوا في غير ذلك
لا يقبل الله منهم ولا يكتب لهم اجر ولا ينفعهم ولا يضرهم
الميتات والكتبه في حوايجكم ولم يبق لك حق في ذلك ولا المستتر
من ركنها لارادها اليك في القول للميتات في كتمان كتمان
او ورن قبض ان وجد يوضع عليه بار وكله او اخذته ولباع
وتبرع من كل غيب صح وان لم يبداه وعندك ان فني به لا يصح
بنا رشا الصلوة ان البيرة من الحقوق المجهولة لا يصح
عنده وعندنا يصح في كل وقت

في البيع الفاسد ستر في ثوباً لا تبيح بوزن فاذاهو
 بخاري فالبيع فاسد مخترع خزانة تفيض من التهذيب
 على بوزن الال المارفة لفسد البيع كجهالة البيع و
 الثمن والاشكال الماخوض بشرى فاسد يكون مفسداً لغيره
 ان كان مثلاً والابالك به ولا يكون مفسداً لغيره
 لا يوجب المزعى لعل الكلا والالا واقطوعه لزمه ثوباً حليل

والسق والعلف انما يرتوي به خلقهم من بين شيت وفيه فيه
 ضئفا فاحش فله ان يرد له على السباع يحكم الشين ونفس السباع
 وحشش ذلر اخضه ولباكر الزر بركي في واقعة ان لمحتري
 ان تيرده وللباكر ان لمحتري وهو اخضار ابي بكر الزر بركي في واقعة
 اجبال واكثر دوات المصاربه انه يرد ولفين فاحش ولباكر
 فيه وكان تفسر من فاحش ولباكر في واقعة ولباكر في واقعة
 ياروه ولباكر في واقعة ولباكر في واقعة ولباكر في واقعة
 بالبيع القديا مراميو ملوك في ضمن عليه ما يقته او بالمثل
 عندها حامية ولذا فتي به وحب المحبة وكان القاض الامام
 صدر الاسلام ابو اسير القاض ركن العين والفاضل جمال
 الدين البرغوثي رحمه الله يفتون ان السباع ان كان قال
 للمحتري في حمة مستحق لكذا او قال ما حرك وي كذا فاحش
 بنا وها ذلك ثم ظهر خلفه ان لما رد بحكم الغور اما الامام الغير
 فليس له الرد وبعيرهم من السباع كانوا لا يفتون الرد على

و چون بیکند که این غلام در دست من کوبیده بود و نزد من میماند
 است که من عالم شوم و این بجز خدا و القیاس و حدیثی که در کتاب
 است و دیگر چه که من نمیدانم که در دست زید این غلام کوبیده است
 و در مورد این صورت بر زید کواه است که در دست زید این غلام
 کوبیده است که زید از کواه و صاحبش بر حاله بگویند بر علم
 شد پس در بیان اجاب شد شایسته و در کتب
 او شفیق او غریب علیه و ملائکه است فلانکون رضا شایسته لایکون
 رضا اذ کان الکرکوب لمرده علی پایه و تم و یسطل حق الرد
 با لوضی علی البیع و اجازة المستزید و رهنه و کتابه و بلس التوب
 و کوب العیبه و سکنی الدار و قال الامام السرخسی رحمه الله فی
 نسخ الاستخدام بعد انهم بالعیبه مرة بلس برضا شیخ
 و الاصح ان المهر انما یثبت و یسل الرهنه و لهذا الکرکوب
 مطلق و فسر فی اجاب فقال لکرکوب لمرده و لیس فیها او
 یسقط لایکون رضا لان المستزید فیها اذ لم یکنها الرد

ان يلقى من العيب لا عيب به ولا يلقى من العيب به ان ذلك العيب
 بقوله من عيبه من عيبه كان من عيبه من عيبه من عيبه من عيبه
 بما كان من عيبه من عيبه ان ياخذ معيبا ما حدث عند المستر في وبرد
 فمن كان له ذلك شيئا ولو وجد في الدابة عيبا في انفسه هو
 يصف في الطريق الرجوع فاصفي العيب لا يكون رفا بالعيب مخفر
 خزانة دفع باقي الثمن بعد العلم بالعيب يكون رفا بالعيب
 معلول عاوية ولو ضرب العيب بعد ما علم العيب ان كان اثر القرب
 فيه لا يرد مخفرا وان كان نظير عيب خزانة دفع باقي الثمن
 بعد العلم بالعيب يكون رفا بالعيب في صورة الاستحسان في
 عيب القيد عيب معلول في رفا في العيب في رفا
 العيب عيب مخفرا وان كان اثر القرب مخفرا فله الرد
 في رفا عيب المخفرا ان يكون سمي كما يكون في رفا عيب
 مخفرا وان كان عيبا فاما كان من رفا عيبه مخفرا

ولو استفاد البائع فان ان تقيد فليس من البائع
 الرد لو كان البائع المستر في وقال لم يبيعني فقال
 نعم بطل خونه في الرد واما في سبيل الاستر في
 فتعيب عند المستر في لفعله او فعل الاجنبى او باق به او به
 ثم علم بغيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا رد
 ذكر في الفصل عاشر في سبيل ذكر الهدية ومنه المستر في عبد
 فقبضه فادعى عيبا لم يجز عاشر في الثمن حتى يكلف البائع ان يفهم
 المستر في البينة سبيل في الاستر في حذر في جملة فوجده
 في اعله طولا وفي اعله قصيرا وان القصير بالشرى بالمستر في
 الطويل كان عيبا يرجع بالنقصان مختص خرازمي سبيل المستر في
 نص يظهر رجله رضة به اشارة اختتام وقال البائع هي رضة اخوي
 فاستراه عاشر في ثم مهرانه كان الاستر في ليس بالرد ملك
 انما هو مستر في المنتقى سبيل رضة عاشر في البائع يبع رده
 دار واما ما هو غير ذلك في صلح مع طريق معرفة النقصان ان

او کان عیب فہم ایک بے پردہ اوکانت جاری نہ بکرا فاقصدا او
نیما و طبعیا او قہلہا البہوہ او لمہا جہا البہوہ او قہلہا
یہ او عینہا بافتہ سماویہ ثم اللع علی عینہا زائریہ جاریہ
ثم اطلع علی عیب قدم بہا ثم استل فی باہما فانزلہ
لا برج السبع کذا فی نون الکبیر شیبہا اللیب علی الہ
بالعیب تریح عید الو جاریہ فوجدہا علیہ ریح بہا عیبا
فقال انا لہ عینہا علی الہیہ فان لعت فیہا لانار و
عنا قرضہا السرق فی الہیہ و سلی فی ہستہا لیس
ان جہوہ علی الہیہ انک العیب کذا فی النبتہ و الحزون
عیب ہوا النبتہ فی المذاہبہ و جہا لانیہ السبع السبع
لعلہا جاریہ امینہ و جہا لانیہ السبع السبع
منہ آخر فی رت البہوہ و جہا لانیہ السبع السبع
الصحیح انہ لانیہ السبع فی و جہا لانیہ السبع السبع
خلافا لہا لانیہ السبع فی و جہا لانیہ السبع السبع

الباعثة فتمت بفتح السين على السين مع وناج عنده وعندهما نفس
 الباعثة في يوفى بها أو الفهم اليه كقول البائع قبل
 القبيح وبعده من الصبح ملتقى ولا يسمى في أقل من ثلثه أسهر
 الخيمة لو لم يترى غلته وسلم الباعث مخوفون فوزنه في
 بيته فوجدته ناقصا فإدا ان يرجع مقدار النقصان فالقول
 في المشتري جملها راجعة لسر كتمانته قد كانت ولدت
 عند البائع أو عنده غيره ولم يعلم به المشتري ثم علم كان لان يروا
 في أصح الروايتين وعليه الفتوى وفيه من العارضة في البهيم
 ليس يعيب لأن لوجب نقصاناً وبه بفتح مفرات بالفتح
 سبباً في رد البيع المعيب بالعيب يرجع بنقصان العيب
 فيها إذا حدث في البيع غلته أو عيب بفعل المشتري أو عند
 المشتري ثم اطلع على عيب فذهب أو كان زبانا فقطر أو حاطه
 أو عيبه أو كان سويقاً فله بالثمن أو عيبه أو عيبه أو مات

وادنية لافى المتوازيين لم والمرحى لم واسم لم ينقصه انما
 الثمان جنف والديهم جنس الدنيا من وادنية
 قوب الدينارين ارما باع باقل ما باع ثمن لقد تمى روا
 نبوءا كرى قبض كره وبفضه كس كس جرحه احاد
 نبوءا والى علم والى كرى بل ارجها بل ارجها بل ارجها
 باع منه فرب جراحة وقال المسترعى لا تخف منها فان
 ملك بسبها فانها من فاخذ المسترعى وملك بسبها
 سلم عليه قنينة فوجد ربح المحطة واذا وجد الجرح
 عيبا وصالحا عال وفوض المسترعى ثم وجد عيبا اخر
 ان يروى مع قبض بل الصلح ففوض على يد المسترعى اذا استمرى
 مصحفا فوجد عيبا اخر ففوض على يد المسترعى انما منقوض بالحق فوجد
 في نفسه سقط ففوض عيبا اخر ففوض على يد المسترعى مصحفا على
 ان جامع فافوا ففوض على يد المسترعى انما منقوض بالحق فوجد
 ويرد المسترعى انما منقوض بالحق ففوض على يد المسترعى مصحفا على

بالحق

حبيب الله المستزني ويطالب الثمن فيقول اني لو هذا
 ثمن هذا السجدة السجدة اخذ ويطالب المستزني بل هو قابل
 السجدة واحدة فالقول له مع اليمين طمعه وقاير فيه اخلاصه
 هو يوسف وقال باين شرط ميؤوسه ثم كفايت است
 لا يبيع عند الاستحقاق البسيط فسد قوله الرجوع في
 الزمان كذا في السجدة وهذا اكثر الوقوع من هذا الزمان البسيط
 له نفعه زيد جاعله كذا العود وروضة است بدان شرط
 باين جمله مغاير في السجدة است باين شرط فسد
 باين بطلية اجماعه بدان شرط مقوول ثم كفايت است
 للمستزني ان يترد اميته اذا اختلف البائع والمستزني
 في رواية المستزني فانقرن المستزني ذخيره لم يفسد له
 من لا يبيع شهادته في البيع بنفسه او يبيع له باين باين
 ما قبل يبيع قبل نقد الثمن لنفسه او لغيره المستزني او

له انما يقول لبيك مع خلفه في قوله المستري الم
 لبيك انما يقول المستري مع الخلفه في قوله المستري
 مع عبدا من رجل وقضى في طلب النفس قال المستري
 انك لست احزنني يا لك اختفتك او قال انك لست
 وفست يا المستري العبد هو حر واما البنية بقبا
 وودع النفس يسترد وكذا لو لم تغم مستري البنية
 لكن اقام السابع البنية انه اخذ عنه قبل ابيع يقبل
 المستري بما راع ان التناقص يحمل في التناقص مختص
 خزانة والصحيح هو ان يبيع القلب المعلم
 وغير المعلم ان كان يقبل المعلم جازية في ربح
 جواز ابيع ربح وودع عند محمد مع التبريد
 وغيره في ربح وبيع بذر الفروع قولها وعليه
 الفتوى في حقه خزانة اذا ظهر البيع بعد التناقص
 بـ

نور واصل برسان غرضه القول بعد ما لا ولا نظرية المستري
 انهم ووجهه الاول والرسول استوار والمستري
 به براده بوزراءه انك روان است راضه اذا المستري
 حرمه او عبدا او راى وجهه ورفى به لا يكون له انجا بعد
 ذلك في نوراني ظهر كما قلنا لم يرو وجهها فلهذا الروية
 لان سيرا الاغصان في العبيد الجوارى منع للوجه فلو
 لم يكن شيئا لم يراه وقرئ في السيرة او انك
 في غلاصيا له الا ان يكون قد تغير من احوال ان
 راءه عليه وان ادعى المستري التفرقة القول البايع
 لان المستري يدعى عارضا والبايع بكرة ولا يجر
 ركانت امة فريسة يتم انها لا يتغير في ذلك امة فلا
 ان كانت امة بعيدة فالقول للمستري في غير ذلك
 المستري شيئا فلهذا نقول البايع انه لم يتغير حتى لا يكون

من عليه ان يرد في جميع ارجاء كثر وان سكر من الخمر يبطل
خياره كذا في الطلاق وان سكر من البخر يبطل خياره حتى يفتق
السكر في احدى البس لانه ان يتعرف بحكمه والصحيح انه لما
يبطل ذخيره المستتر في كثر من آخره المبرأ فاس
رجلا آخر فكن ذلك الرجل من يبطل خياره الروي لم يذكر
محمداً في هذه المسئلة في مبطل من الكتب وذكر في خيار
الشرط ان المستتر اذا سكر في الدار رجلاً بامره او غيره
امراً آخر انه يبطل خيار الشرط ان المستتر اذا سكر
في الدار رجلاً بامره او غيره امراً آخر انه يبطل خيار الشرط ان
المستتر اذا سكر في الدار فبقي من مسئلة خيار الشرط
ينبغي ان يبطل خياره الروي ان كان كذا بنزلة الوكيل
بالقبض والكيل بالقبض اذا قبضه في ماله يبطل
خياره الروي اذا سكر في الدار وطل وكيله بقبضه فقبضه
الوكيل بعد ماله ونظر البس للمستتر ان يرد في الدار

[illegible]

وانما ثبت بالبنية مالا يعرف الا بالاجرة كاللبن في السرة

على ان وجد به عيبا ثم اعمل اياها فله السرد وادوية ما فيها

المعتمدين في استهلاك العبيد دون الدابة وذكروا في المحيط الاصحاح

بعد العلم بالعيب مرة لا يكون رضا ومرتين او مرات يكون

رضا وتغير الاستخدام ان يامر بالاطعام على السطح وانزاله

ايامه في غمر جليله او يامر بالاطعام وانجزه فولي العادة فهو رضا

في العي والعيور والسحل والاصبع الزاوية والافقة

والاستحافه عيب الفالانه علامات المرض والاقبل قول الله

في الفضلين جميعا والفرع عيب الجوارح والعبيد فاناد

عيب وهو عيب المحصنين وسنة في الكا من البحر عيب في الخطر

عيب في العيش عيب في تغيره وفي بعضهم ضعف في البهائم

بعضهم ان لا يبيع عند الظلم والسرقة والسول في الفراش واما

وباني وصالة الصفوف ان ياكل وحده ويشرب وحده ليس

بغير

سنة في البحر

عسر وهو ان ياكل
لا يعمل منه عيب
وذكر عيب

ان عدوه عيبا كان عيبا واما لا فلا فخره في ذلك العيب
 جل من جلاله جارية بها فرحة فظنوا بها ولم يعلم ان ذلك
 عيب فبعضها في ذلك ثم ظهر ان ذلك عيب له ان يرد
 في الصحيح من اجواب في مسئلة الفرحه انه اذا كان بنا
 عيبا لايكون له الرد وان لم يكن بنا فله الرد خلاصه وذكر
 في الكفاية ان العيب اذا كان ظاهرا وهو ما لا يحدث
 مثله كما لا يصح المزايده والمفارقة فان القاضي يقضي بالرد
 من غير تخفيف اذا اطلب المستتر في الابقا لوجوده عند
 البيع او باطن لا يعرفه الا الطبيب او كوجه الكبد والطحال
 مرجع الى قول الاطباء في حق سماع الدعوى وتبطل الحفوة
 او عيبا يطلع عليه الشاكر كالقرن والرتق مرجع الى
 قول الشافعي في حق نوصية الحفوة فلا يثبت في هذا الموضع
 تخفيف البيع على قوام العيب في يد المستتر في الحال
 على حق المستتر في اية اقامته البينة على قياره في اية

نَحْيَ سَيَّانٍ أَنَّهُ عَيْبٌ لِّمَنْ يَدْرُسُ وَكَسْرُ وَنِشْمُ الْفَضُولِ
 وَلَا كَثْرَى عَبْدًا وَبِعَيْبٍ ثُمَّ أَفْلَحَ عَلَى عَيْبٍ أَفْرَحَ عَلَى عَيْبٍ
 الْأَوَّلُ مَطْمَعُ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ النَّبِيَّةِ لَيْسَ لِرَدِّ دَوَانٍ غَالِيَةٍ عِلْمِ
 لَعِبٍ أَخْرَجَهُ الرَّدَى رِيَّةً فِي الْقَتَاوِي رَجُلٌ كَثْرَى مَرَارًا وَجَعَلَ
 ثُمَّ لَمْ يَرْضَ بِالْحِمَارِ فَجَاءَ بِهِ لِعَدَارٍ بَعَثَ أَيَّامَ فَلَمْ يَقْبَلِ الْبَابُ وَمَا
 بِذَلِكَ مَعْلُومٌ أَيَّامُهُ أَسْنَعُ مَنَ الْقَبُولِ وَدَوَانِ الثَّمَنِ لَمْ يَكُنْ لَمْ
 يَقْبَلِ لَمْ يَفْضَحْ أَبِيبٌ وَالْكَتْمُ لَمْ يَلْبَسْ لَمْ يَفْضَحْ لَمْ يَلْبَسْ لَمْ يَفْضَحْ لَمْ يَلْبَسْ
 كَثْرَى عَبْدًا وَبِعَيْبٍ وَكَثْرَى كَانَتْ أَلْفًا عِنْدَ الْبَابِ لَا يَكُونُ
 لَمْ يَلْبَسْ يَفْضَحْ عَيْبٌ لَمْ يَلْبَسْ يَفْضَحْ عَيْبٌ لَمْ يَلْبَسْ يَفْضَحْ عَيْبٌ لَمْ يَلْبَسْ
 فَافْضَحْ قَالَ الْقَدْرُ فِي كُلِّ مَا يَوْجِبُ لِقَضَاءِ الثَّمَنِ فِي
 عَادَاتِ الْبَيْعِ لَمْ يَلْبَسْ لَمْ يَلْبَسْ مَقْصُودُهُ فِي الْبَيْعِ وَمَا بِهِ
 يَفْضَحُ الثَّمَنِ بِحَسَبِ الْبَيْعِ لَمْ يَلْبَسْ لَمْ يَلْبَسْ لَمْ يَلْبَسْ لَمْ يَلْبَسْ
 رَأَى أَنَّهُ تَأْوِيلُ الْقَضَاءِ فِي عَيْنِ مَنْ يَشَاءُ الْمَشَاءُ بَعْدَ الْعَيْبِ
 فَبِعَيْبٍ مَا لَا يَجِبُ لِقَضَاءِ الثَّمَنِ لَمْ يَلْبَسْ لَمْ يَلْبَسْ لَمْ يَلْبَسْ لَمْ يَلْبَسْ

في البهائم زيادة في الجوارح عيب من الكفاية في غرض البيع
 وليس في كونه كعيب من كونه لا يردوا منه رضا بل عيب
 في أصل أن المستري إذا عرف في البيع بعد علم بالعيب
 فعرف ملك بطل حقه في الركن لأنه دليل الرضا بالعيب منه
 فخرج الكثر المستري عبدا وقبضه ثم اطلع على عيب كان عند البيع
 فأتى العبد رجلا ففقه أن العيب منه أسيرة والباقي عيب
 وذلك أن ما رده أن السوفيه مل بشرط مخرج من البلدة والباقي
 ففسر أنه بشرط من القنية المستري عبدا فإني ثم وجدوا في
 عبدا يبيع على الباقى عند يبيع فله أن يبيع ما استر له فوجد المستري
 أن يذبح شيئا يحدث مثله فقال الأول حدث عندك فقال
 أن يذبح كان عندك فلتقام البنية على ذلك وروى عن المستري
 إلا في قبضه ثم مل الأول أن يذبح شيئا عند يوسف
 بطل ذلك في عهد محمد لا ذكره في الجاهل مع من الجاهل رجل
 المستري جارية فوجد بطل فيها بوا وأما ما في يده كما قال

١٤

المستتر بالف في الجواب المستتر في رهنه بالف في صحيح
 وبالف في صحوا وان علم بعد نفي ماله ثم البيع لان تمام فقهه دليل
 على البيع وخبره من التوفيد او باج عا انه بالخيار فذلك البيع
 عند المستري في الثلثة نجب القيمة ولو ملك بعد البيع بالثمن
 ولو كان خيار للمستري بحسب الثمن في الوجهين تحريمه ولو كان
 البيع سببا واخيرا عند الموكيلا او موزونا وقد استر في الف
 وسرط ان خيار الف في البيع والمستري جاز بخلاف خيار المستري
 عند من بالف درهم وسرط ان خيار الف في البيع والمستري جاز
 ان النصف من الشيء الواحد لا يتفاوت في قيمة الف بالبقاوت
 فلو كان ثمنه الكل معلوما كان ثمن النصف ايضا معلوما فاما
 الواحد من العبد في تفاوت في قيمة الف يتفاوت في القيمة
 او في قيمتها حوت او استر في الارض من ان حوت او حوت او
 حوت او فضل منه سببا بسقط خيار ولو استر في رهنه فذلك
 به المستري يعرف مقدار رهنه لا يبطل خياره ولم يذكر

يغفر ثم ياتي ثلث ايام فلا يبيع حتى ولو لما اراد بعه لا يم لئلا ياتي ببيع
 خياره لان بيعه فقص المستر في تلك ايامه كسب منه ببيع القبيصة
 لانه مقبوض على سبيل التمسار وهو مضمون بالقبيصة فان قال ان
 بطلت بعد فهو خسرناه بالخيار لا يلحق في ايام الخيار ثمة بمعه
 بيع لعدم ملكه وقايد جلي باه خياره بعد سطر طابع بالخيار
 الخيار لنفسه في ايامه ثم انه وسبب العبد الذي اراده بالخيار
 او عرضه خايبه في البيع في ايامه مع انه قد اراد الاستزاد بالخيار
 عهدين او ثوبين على ان بالخيار في احداهما باخذ اى من البقرة
 وهو والاخر فهو جازم والغربان والثلثة اشياء والقيس انه لا يجوز
 ولا يجوز فيما زاد على الثلث قياره وان كان في احد الايام
 اما بالقول انما يفعل والقول بان يفعل فثبت بعد ذلك نظر
 ان كان المراد من جازم البيع الفسخ ولا ياتي فيه لما قد ارادوا
 وان كان غايته لا يبيع الفسخ ولكن موثوق عند تحسبه بمعه
 مع خلافه لا يفسخه وان اراد ان الحفرة المذكورة في هذه المسئلة

متون اذا اختلفت العلة في شرط الخيار فالقول المنطوق
 مع البيع في هذه الروايات والاداء الاختلاف في معنى الوعد والشرط
 في الاول اختلاف في قدره فالقول لشركه واذا اختلف في قدره
 فالقول لمن يدعي اصف الوفيين وروايت اخرى باع عبدا او لقد اشتمن
 على ان يبيع ان ردك اشتمن فلا يبيع بينهما فهو جائز وهو شرط البيع
 بشرط الخيار لا يبيع ويكفي شرط الخيار بعد البيع كما كلفه الشرط
 في البيع صحيح ان المشتري اذا قال للبايع او يبيع قال
 للمشتري بعد تمام البيع جعلتك بالخيار ثلثة ايام وما ليس
 فلكس صح وكان ذلك بالخيار وخبره اذا كان الخيار للمشتري
 لا يملك المشتري عند انقضاء خلافا لهي واذا كان الخيار
 للمشتري وقبل المشتري فذلك انقيب في يده بحسب الثمن
 وان لم يرد في يده بالخيار لا يفتق عند انقضاء ايام الخيار
 خلافا لهي وقوله في خيار البيع اذا كان اربعة ايام لم يجب
 فيه البيع عند انقضاء خلافا لهي فان المشتري عاينه ان لم

فملك العبد ملك من البائع ولا يجب الاخر لان اليد للبيعه والاول
 له ولو قيد البائع في عمل المشتري بامر من المشتري به فله
 حتى لو ملك بهلك عليه والبائع ما رموه او عار كان المشتري
 خلاصه ~~فان~~ قال اصحابنا بالبائع حتى تجس البائع لا يستحق
 الثمن اذا كان الثمن صالحا والفا ان الثمن موصوفا لم يكن له حق الجس في غيره
 قبل حلول الاجل ولا بعده مبسوطا ولو كان بعض الثمن صالحا
 وبعضه موصوفا لم يجز حتى يستوفى الاجل ولو بقي من الثمن
 شيء قليل كان له جس الجميع واذا حال المشتري بالبائع
 على غير من غرمائه لم يقط حتى البائع عن المطالبة بالثمن واليمن
 غير المشتري قام مقام المشتري في حق تحمل هذه المطالبة واد
 احوال البائع بغير ما من غير ما يقطع على المشتري في خلاصه حتى البائع
 عن المطالبة بالثمن فيقط حقه في جس غيره
 مع خصيصه في كل من الشا قديته
 ولها فاشترى ايام او اقل للابتر اذ انه يجوز ان اجاز في الشا ف

في رواية

عليه قسبة اذ انفقها في ان السبي يستلزم اخذ ثمنه في المقبض فقال
 لما سئل عن سبيهم فقلت ان السبي بل غنيمة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 السبي رجل قال ان الناس يسرون كركمك هذا يا بني درهم نقل
 بغيره نصف بالف درهم فقال المسترشي مهام ان لم يكن على طريق
 الهزل وهذا اختلاف في الهزل فالقول قول من يدعي الهزل فان
 اذ كان من الهزل فليس دعوى الهزل مستوفى ولا نقل
 في ارضها على ان المسترشي ان احدث فيها حدا ثم استغناها
 كان السبي لها هذا احدثه المسترشي كان السبي فسد لان المسترشي
 المهرج على ابل بعد الاستحقاق بما احدثه المسترشي اذ كان في وقت
 زيادة كالبشرى والغرس والزرع وكذا ذلك اما اذا كان نقصان
 كما لم يفرغ له يرجع به على ابل فانه المسترشي الرجوع مطلق
 كان فسادا فيحان قال بعث هذه الصخرة على صاحبها درهم
 على ان يكون له وفاءه نقل المسترشي بعد اقام قبضه على ابل
 المسترشي ابل او اودعه او اجره واستغناها السبي في ذلك

هذه الدار من الرقيق والدواب والشاء والشمس
 والجميع ما فيها كان فاسدا لان المبيع مجهول ولما لم يمت
 جميع ما فيه هذا البيت يكنا جازوا ان لم يعلم به المشتري
 اجهلا في البيت بسيرة وفي تقديم الدار وغيره كغيره
 جاز في البيت بحرية الضدوق والمجهول في قاضي فان اذا
 كان الباع مضمرا في فحمة المبيع وكان بينهما قوم يبيعون
 ويسرون لا يجري في البيع بين قومه والبيع لازم
 امينة اذا باع الرجل ملكا امراته وعمرته ذكرا كسنة
 السهم او غيره ذلك وقد عرفت بذلك من نص ذلك للمرأة
 وعمرى الملك في هذا الملك الذي باع زوجها قال لان
 في ذلك كسنة فتمت بائع ملك لابن ملك الاب
 او ان شئت فقل فتمت بائع وعمره بخمسين اذا باع الاب ملكا
 ابنه قال الابن كنت بالفاحين باعده لغيره في وقال
 الاب كنت صغيرا فالقول لابن لانه غير مبرور

المتحلي لغيره
 لو كانت

لم يثبت ان يتحقق البيع لان البيع يتحقق بقبول المالك
 للموعد الآخر في البيع فيكون رد الموهبة الى المشتري
 لا يسد ولا يجوز حتى لو كبر الا بقرينة ان يتحقق هو المقتضى والاداء
 من غير الصغر بان باع بضعف قيمته لانه جارضي
 ذلك معنى آخر فلم يكن هذا البيع نظراً لفصول عماديه وفي خلاصة
 فقرات من الذخيرة ولوار على البيع الوفاً و
 من المشتري البيع بالبات فالك في الوفاً مشروط
 في البيع فهذا البيع فلهذا صار حاصل التنازع ان
 البيع يدعي الف والمشتري يدعي الصحة فان كان
 البينة فالبيعة بهذا البيع لانه يدعي امراً بخلاف الظاهر
 فان الوفاً في البيع بخلاف الظاهر وان لم يكن مشروط
 فالبيع جائز هو المقتضى ان لا يملك شي من وانما يدعي احد
 البيع ان البيع من طوع وادعى الاخر فلهذا
 فيمنه رجل قال لغيره بعبت منك جميع ما بيده

ثلاثة من بيع وهو الموقوف فيه بين اثنين من البيع فدخل
المرحوم في شرط البيع وبيع بالطلوع فدخل المحرم فيه اما البيع
الصحيح بملك بغير التقيد واما البيع الفاسد بملك بغير التقيد
الباطل بالملك وسبب بيان كل واحد منهما في موضوعات التمسك به
الفق اذا قل لا نخرسك منك بكذا فقال اخر اخذت مني
ثم البيع وكذا في البيع الشرطي بكذا فقال البيع هو
او هاتان الفئتان واما في الشرط بكذا فقال الشرط هو
البيع سراجي وفيه المختار واذا حصل الايجاب والقبول نزل البيع
في خبره من حيثها الا بعيب او عدم الزور في سببها وبشرط
في صحة البيع موزع البيع عند عدم كونه من رايه في البيع
وحيث قال من بين اثنين او باسب فوعودهم وقال الآخر
ان قلت ايضاً فهذا البيع في خط الالب او ان قال العنصر من اجبي
بمثل القيمة فامسك به في سبب او جوا ان يكون الالب محموداً عند
البيع او مستوراً في روافقه في الاول وانما يجوز حتى يكون

و مستقر في القبر ...

منه تصدركم في غير مكن الا ان برادها على ...
 اني على عرس فلذا بعد فلان ...

بمنه لم اذ بان فاذ بان ...
 لا يلبس ...
 تقصير ...
 صبر ...

...
 ...
 ...

اني

الطريق

الملك عبد العزيز رحمه الله ان يرد عليك الاصل من شدة حبه وحرصه
 بالحق العرفي ان بعثت لك في ذلك ما تطلبه من غير ان يكون
 غير منبسط في كتاب الكلف فبا عهدهم يعلم ان حروف اللام
 في كتاب البيع لم يفتقر الى حصة به بخلاف ما اذا قل ان بعثت
 ثوبا لك حيث يحنث اذا باعه ثوبا مملوكا له سوا ركاه باره او غير
 اميره علم بذلك او لم يعلم لان حروف اللام دخل على العين لا انزوب
 الى حصة في تضييقا خفص من ينفذ لك بان يكون مملوكا له باره
 ان بعثت او اتبعته فهو حصة فقد بالخيا حنث وكذا باله
 والعقد في لا يلبا ظل وبالشرا الهه لا يفتقر لوسيد الشرا
 اقل من يملكه اما عتيق او دبير حنث كمن لا فلهذا افتقر الى
 دخل على عين او فعل لا يقع من غيره كالحل وشرب ودخل لا
 وحب ولا يفتقر الى حنث في ان بعث ثوبا لك ان باعه ثوبا
 باله وهذا لا يدخل على العين وهو الثوب اما غير دخوله على
 لعل لا يقع من غيره فقد ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا

بأنه يمتنع له بحجة أن الشجرة إذا انبثت لعلها العنق ومن قال
أن الشجرة جارية في حصة فليس جارية كأنه في حصة
لأن البهيم المندثرة في حصة لها ودفعة الملك وان الشجرة جارية
فليس له العنق بداهة ولو حلف بالبحر امتنه به بان قال لها ان
جامعك فان خرج سبعة من غيره ثم تزوجها منه فبطاؤه ثم للشوا
فيطرد لا يكتف لا اذا رقت الدين وتوقا لامت ان
ويشك ما دس في هذه الشجرة فان حرة فتقول ان ملك
الشجرة ثم رجعا الى ملك الشجرة لا يعنق وتوقا ان انبت
حراما فامرانه كذا قال يمتنع لا يمتنع الا اذا كان الحلف بها
بشيء خلف الدواب مختار لا يقوى من البسوط واذا قال
ان رجل كل من ترك في حجره عبيد واما روايات اولاد
وهمدرون والكاينون قال يعنق هؤلاء كلهم الا الكائنون
فلا يمتنع قال يعنق رجل دون النسب واول النسب مردون من رجال
فانه لا يمتنع في القضاة وذلك لان اسم المملوك اسم هؤلاء كلهم

واما في الميراث فكل ميراث يورث بالذكور والبنات
 هداية في الميراث من ميراث الزوج فان ميراث الزوج
 حلف لا يلزم حلفا او ذكرا او انثى او الزمان فهو ميراث مستمر
 هداية في ميراث الزوج ميراث الزوج ميراث الزوج ميراث الزوج
 يعنى هذا ولا يتوهم انه اذا ماتت يكون ذلك الميراث لان الآخر
 لا بد له من اول ولم يوجد اول قال آخر امرأة تزوجها فهي طالق ثلثا
 فترجع امرأة ثم اخرجت ثم ماتت فقلت عند ابنتي فوريها عند الزوج
 فلا يبرأ فاما تترث ميراثه وعندها تطلق عند الموت
 فميراثا فترث ميراثه وقايم وان استرد اياه فهو ميراثه كفاية
 اجوده هداية في ميراثه ميراثه ميراثه ان ميراثك فان حرة
 عن كفارة بمعنى فاستبراء يعنى بعد السرا ولا يجزئ عن
 الكفارة فان حرة بها مستحقة ما استبراء ميراث وقايم من ميراث كل
 عبد بشرى كالبقرة فله ميراثه فهو ميراثه ميراثه ميراثه
 ميراث الاول ووقاير ان ميراث ميراث ميراث ميراث ميراث

الكفارة

واهات فلان سقطت اليهين هداية قال لامرته انت
 طالق يوم اكلم فلانا فهو على اللبيل والنهار لما مر في باب الفتح والطلاق
 من اليوم اذا قرن بفعل غير متدبر اذ به مرطلق الوقت
 شرح وقايه والكلام لا يمتدوان عيني به النهار خاصة رين في الفجر
 لانه مستعمل فيه ايضا ولو قل اليه اكلم فلانا فهو على اللبيل خاصة
 لانه حقيقة في سواد اللبيل كالنهار للبيتا ص خاصة وما جاز استعماله
 في مطلقا يورث ومن حاشى لا يكلم عبده فلان ولم يورث
 بعينه او امره فلان او صديق فلان فباع فلان عبده او باع
 من امرته او عاوين صديقهم لم يحنث في الكائن
 عبد بعينه بان قال عبدي فلان هذا وامراه بعينه او صديق بعينه
 لم يحنث في العبد وحنث في الصديق وامراه وهذا قول احمد
 وثالثه في بيع وان حدث لا يدخل دار فلان بذه فباعها ثم
 يحنث فهو بخلاف قال ابو حنيفة لا اوريد باللبيل
 وحنث بها فحنث منه مثل لا اكلم صبيته وقايه وهذا لا يحنث

بعد از بگرد کردن عهدان و غلامان و محاسن مرتبت نگاشته و حاج
 کایخانه اندرین بگرد و تا چند ماه بعد از چند گاه کارخانه زیر منظور
 کرده میگردید که وقت نظم غلام مذکور نیست نفس بعد از آنم غیر
 خود را مراد داشته اند و این صورت بگردان و این نفس خود
 به طور برضی است و بدین دو حرف لایه انکم فقرار
 القوان و صلواته لم یحسث وان قراره غیر صدوره حسنت
 هذا التسبیح والتهلیل والنکیر والقیاس حسنت و اینها در مورد
 است فی سه لایه کلام خفیفه و این سه و الصلوة و بسم للکلام
 من السرا عان قبل و عرفه لای حسنت و غیر اینها و اینها
 لای حسنت منکلی بل قاریا و مستحی و وفایان حسنت لایه الا ان یقول
 فلان او قال حسنی بسم فلان او قال الا ان یاذن فلان او حسنی یاذن
 فلان فامرانه فلان فکلمه قبل القدوم والاذن حسنت و لو کلمه
 بعد السدوم والاذن لم یحسث لایه عابره الیه بین و الیه بین یافیه
 قبل العاینه و مشتهیه بعد فلان حسنت با انکم بعد از تمام العاینه

بعد از بگرد کردن
 عهدان و غلامان و محاسن
 مرتبت نگاشته و حاج
 کایخانه اندرین بگرد

فخصص بعض الكلام لغيره وانه لا ينفك عن غيره ولا ينفك عن غيره
يحدث فقال رجل من كلامه بعد هذا فامرته طلق ثم تكلم بحرف
صحت لعمري من كلامه كن قال من دخل داري فامرته كذا
فدخل اي حرف بنفسه لم تطلق امرته ولو قال من دخل هذه
الدار فامرته كذا فدخل به بنفسه طلفت امرته لان في الاول
عرف الدار بالاضافة فذكر الداخل فلا بدخل به وفي الثانية
الطلاق اذ اراد فعله هو فيه فهذه ايضا اطلق الكلام فالتكلم بدخل
منه المحيط ونبه التخصيص فيما لم يسم بلفظ لا تفهم هذه القضية
ولا في بيته وبين الله في سنة التجرية وتخصيص المانع
العلم به وانه لا يقا ما ندر انجه زيد مكر بكرة فرسوه كجاء
علامان مرتب كذا بكرة مرتب نكتا زيد مكر بكرة طبا انجه بكرة
منه زد وكفت جهم من علامان بكرة مرتب نكتا بكرة
بكرة مكر بكرة فلا طالب علم بعد من غصب زيد بكرة بكرة
كفت بكرة بكرة بكرة كجهم كمر كمر كمر كمر بكرة بكرة بكرة

سني حلف لا يترجى فترجيه بقول واجاز بالقول حلف
 وبالسؤال لا يان بعث اليها مهر طه او بفسه لا يحلف في البصير
 حلف بانه لا مال له ولد بن شامس او باني لم يحلف له كثر
 وحسنه بفعل وكيد في حلف النكاح والطلاق والخلع والعنف
 والكتابة والصلح عندهم عدا اليمين والهدية والقرض والاستراض
 والابراء والاسيداع والاعارة والاستعارة والذبح وضرب
 العبد وقضاي الدين وقبض النساء والحيطة والكفوة فان
 الوكيل في هذا العقد لا يترجى حلفه اذا اشفق مخرج ما الامر
 فكل امرئها بنفسه في وقت
 حلف الحبط ولو حلف لا ينظم فلان قسم الحلف على قسمين
 عليه فيهم حلف يمينه لانه مما لم عليهم فكلهم الحلف
 عليه وغيره والشرط ان لا يشترط الحلف لا يمنع وقوع الحلف
 الا ان لا يقصد بالسلام فيصدق من يمينه لا يقصد حلفه لا يحلف
 وبانه وحسنه في رلانه خطب الكل وانه لا يترجى حلفه

طه

لان المشرط انه لو عدم البيع لم ينفق في حقه فانه لا ينفق واري
 الى المشرط واصل خلف فقال لئلا يكون مهرني في هذه البتة ولم
 يملكها في ذلك امرانه كذا فشهدت به ان لم يملكها كذا ولم يملكها
 مهرني في تلك البتة ولم يملكها في ذلك وقد طلقت امرانه بكلم
 هذا يعني يقتل هذه الشهادة فصول عمادة في الاسرار اذا قلت
 لامرأتك اذا دخلت الدار فانك طالق الكلمة زيدا تعلق
 المطلاق بالكلام لا بالدخول وانما للدخول لبيان حال المطلاق
 المعلق بكلام حتى ان المطلاق سقط لا يقع في هذه المسئلة بالدخول
 وانما يتعلق بالكلام لكن بعد الدخول محاذية كذا في الفقه
 والى يعلم منه بكل طعنا في حيث من غير فقه فقيه فقيه
 والمنزول بالمهر لو بانغول بغير الهبة بلا فيقول بخلاف البيع
 فله خلف بين عبده كذا فلان فقال بعث عبدك منك
 المهر وور خلف في مهران بهب عبده فلان فوهية له ولا يقبل
 لم يثبت اجماع النكاح المهرين غايبا وانكاحي حاضر احسن

قبول

في امرائه بطلا في ان لا يخرج من الدار ابائهم او صنف السلطان

في امرائه بطلا في ان لا يخرج من الدار ابائهم او صنف السلطان
في امرائه بطلا في ان لا يخرج من الدار ابائهم او صنف السلطان
في امرائه بطلا في ان لا يخرج من الدار ابائهم او صنف السلطان

يرجى بطلان امرائه ان لا يخرج من البلد النجاسة فاليقين مفيدة
بالحال قيام الروحية والسلطنة والدين فان كانت امرأة وطول
لي سلطان وسقط الدين وفي اختلافه اخرج العبد من ملك الحق
سقط اليقين ثم لا يعود ابرأ ولا يخافه الولد لا لزوم واليه
وعاد الدين وفي الحق من ابي يوسف سلطان حلف رجلا
ان لا يخرج من هذا المسجد الابائهم ثم عمل السلطان فقد سقط اليقين
وان مات فاليقين على صحتها جميع الروايات قال انما نعت
فيما عرفت انه بالخيار يعنى لانه لم يخرج من ملكه وقد ورد في
في اليقين ومن حلف بدينهم فلا ثواب فكلهم وقد صار شيئا
حسنا لان احكامهم تعلق بالمشارة الله او الله في امرهم
وهذا الصفه ليست بدرا عرفت اليقين على ما مر عليه لان
الوصف المذكور لا يصح ما في من انكاره فبراه ان
قال ان الامور بكذا امرائه طاق فاعترف له بغيره طيفت امرائه

بل هو يمين واليمين حث على كون القصة عالمة بما العنق ضيق يكون
 من حسن الدراهم لكن نزل على كل حال وقاية وان باطنه بها عبدا
 ولقبه فقد بر في يمينه لان قصته الدين طريقة المفاضة وقد خففت
 بمحو اليمين بنديه وان وهبها ليعلى الدين لم يبرر بعد بالمفاضة
 لان القضاة قد واليه في اقل من صاحب الدين هداية
 الركان ما كان له والورد واليسامين ملهم ما في ثمة وقاية بصل
 حلفا انه لا يبرر في فتره امره بغير شهود ودخل بها لا بحث
 وهو الصحيح لان النكاح بغير شهود ما انه فاسد ليس جرم مطلقا
 خلافا للعلماء في ذلك جواهر الفتاوى في حدود وعي عملي
 به انه لو حلف لا ينظر له المحرم فقط لا وجه المرأة من يمينه
 الركن لا بحث تحت الفتاوى وفي الفتاوى في اوقاف لها ان
 حلفت في هذا لا يغير اذني فان في طلق فقالت المرأة
 للزوج تريد ان اخرجني اخرجني اخرجني فقلت اخرجني فخرجت
 الله تعلق جرح الروايات

يوم حنث لو يورد الشرط اذا الصوم هو مال كبحر عن الفطرات
 على قصد التقرب ولو حنث لا يصوم يوما او صوماً فانه لم يمت
 ثم افطر لا يحنث به اياه ومن قال عبيد بن حمران لم اجمع العام
 نقاحاً حتى يسهل ذلك اذ انما هي في العام بالكونية لم يعنى عبده
 وهذا عند الحنفية ولا يورث مع ومن قال بانه اثم اذا ولد له
 ولدان من حرة لان الموجود مولود فليس ولداً حقيقته بل
 ولدان من العرف ويغير ولداناً الشيء حتى ينقطع به العدة والدم بده
 نفاس والذات تغيرام ولد له ولو قال اذ ولد له ولدان فهو
 ولدان ميت ثم اخر حياً عنق الحي وصدده عند الحنفية
 لا وقال لا يعنى ومن حنث بقتل من فلما دبرته اليوم فقتله
 ثم وجد فلان بوضعه يوماً او بغيره او سخط لم يحنث لان
 الزيادة عيب لا يعدم اليقين وبغير المستحقين
 بل لا بد لو كان سنة او له ما لا يغير الزيف ما يرد به
 حال ولا يندرج ما يرد به التجاوز بالسنة ما غلب عليه غلب

من هذا مودع
 من هذا مودع
 من هذا مودع

قال الزبير

لا یفرب امراته قد سوا او غنمته او غنمته حنت لانه هم فعل
 مری عقد تحقق الا بلام وقیل لا یکنش بھال انما حنت
 لانه یسعی محارجه لا فربا من حلف لا ابلیس صلی علیہ
 خاتم فیض لم یکنش ابلیس بحکمہ فاولا شرعاً حق ابیج انوار
 لدرجہ لہدایہ ومن حلف لایام علی ہذا النواش فان مقام
 فوقہ حنت لامن حمل فوقہ فرات کجای لا یکنش من
 حمل فوقہ فرات کجای ان القوام تبع للفراس فاللفظ من الاخر
 نقایہ فی اجزایہ صاحب الطبطبۃ سئل ما لبست علم سوکند
 خود کہ جزو خود یکس نہ ہم و بیش از سوکند
 و بعد از سوکند طلب می کند سوکند واقع شود یا نہ اجاب
 چنانکہ دفع فعلی است کہ ویرا دوام است و مرافق ویرا حکم است
 شیعہ و بعد از علی بن ابی طالب و والد نائب البیت الله علیہ
 السلام علیہ السلام لان التزام الحج والعمرة بهذا اللفظ غیر متعارف
 و من حلف لا یصوم فثمن الصوم و صام سبعة افر من

وصف ان کتب
سازند
الکافی

والله اعلم

[illegible]

[illegible]

امین

۱۱۵۱

لم يثبت عند المحققين وان فقهنا كثبت لان حقيقة
 سبغة وهو المثل في بعد الحق او بعد المثلين
 مفارقت وهو اكل في تحذير فالحقيقة او في فقه
 عينه على حقيقة في الفقه في بقاء كل السوء بالحق
 لا بالذبحان في الفقه في طبع من الحكم والركن في
 ليس في الفقه في طبع من طبع في الفقه في
 عينه على حقيقة في الفقه في طبع من طبع في
 وابتلع ماله وحسنه في الفقه في طبع من طبع في
 وحسنه في الفقه في طبع من طبع في
 بقية لكل مفرد في الفقه في طبع من طبع في
 وموتك وموتك في الفقه في طبع من طبع في
 في الفقه في طبع من طبع في
 في الفقه في طبع من طبع في
 في الفقه في طبع من طبع في

اذن واني قال لا يخرج الا اني اؤن لا يسره لكل خرج اذن لك
 الا ان لا يخرج مثل ما انا فان اذن سته انتهى امره ان يحلف
 لا يركب دابة زيد فذكر ما به عليه اي اذن فالكاف عليه من
 مستوفى رقبته واسبه لا يست لان هذا امر ان لم يست لم يرد ولا
 لا يركب عليه من مستوفى فان لوى بدنه زيد دابته انما عليه
 لا يحلف ان لوى دابته ملك زيد اعلم من يكون خاصة به
 يكون دابته عليه انما اذن في يحلف مع وفاء حلف لا يخل
 حرمانه معقوب حروفه مستوفى احباب لا يحلف
 لا يخرج من بين قال الديناري في عرفنا يحلف به
 لا يخرج من بين حلف لا يخرج من بين حلف به
 كل يوم او حوزني او منبشرا يا فارسية لانه قال محمد بن حمزة
 لا يحلف في البرية الثلاثة والستة ما قال الفقيه في الحديث
 ان في الجفر لا يحلف اما القوس والمبرح يحلف
 ولا يحلف لا باكل هذه الحظرة فاكل خبزا او قتيلا او غيرها

حلف لا يخرج من بين
 بدنه من حلف طحا
 لا يخرج من بين حلف
 لا يخرج من بين حلف
 لا يخرج من بين حلف

بن شريك قال في جارية من زينة النكاح انما يتقبل من
 النكاح ما كان له من النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 بهما لان النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 ابن شريك في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 بن شريك في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 وعدة في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 قال كذا هو في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 محمد بن الفضل في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 فخرجت ثم ندرت في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 وحلفت في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 بعض من النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 من النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 محمد بن شريك في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح

محمد بن شريك في النكاح
 في النكاح في النكاح في النكاح
 في النكاح في النكاح في النكاح

وفي شرح الذاهري لو حلف لا يمكن في المصاهرة ثلاث مسائل
المهر والدار والثوبه قال الحسن الايمشي في المدار بشرط نقل الثمن
والاهل وفي المهر لا يشترط بل بشرط ان يتقل به في الثوبه
اختصه الشيخ فيه والتمه لا تحتوي ان يخرج ثمن الدار والمهر
خيار الفقيه ابو جعفر في رائفه وي لو حلف لا يمكن بينا لكن
بين من غير محرم لا يحسن الثاني من اهل الامصار لان اداناهم
لا يعرفون البيه بغير البيت الجدد والكان اهل الحلف
الاعراب من الزكيات يحسن لان البيت عندهم ذلك
والزكيات من بيت من بيت يحسن لان عندهم البيت من المهر
محرم ولذا لو سكن قسطنطين او غيره لا يحسن لان اهل الحلف
من اهل الامصار واليه من اهل الاعراب الى الترك واليه
يحسن كذا في جامع اجماع الصوفيه بيان رجل حلف وقال المولى
دريه بن شمس فخرج باهله ومسا عه ثم عاد وسكن كان حاشا وكره
على فعل يحسن لا يبطل ايها من غير البتر شيئا في لو قال اخذ بين يدي

ولو ان دخلت في احد من هذه الكال فخرجت من بين يدي ولو قال
 انك ان لم تأخذ منك حقي فامراي فاق وقال الآخر
 ان اعطيتك فمعد وخرجت من بين يدي فخرجت المطرب فخرجت
 بالطلب وياخذ في حجره سراجه من احدى حلف لا يدخله
 ولا يارفعه ان او كان على طائفة فادخلته قال انك ودرهمه
 له المنة ولم يمنع حنث وان كان مكرها فبها وله المنة لا يحث
 فهو على نفسه فادخله من الحيط والهيح انه لا يحث اذا ان لا يتبع
 الا مشاء كما ان احاديثه
 الصغير اذا حلف بالفارسية درين شهره فخرج منه
 اهل و منعه فيها لا يحث بخلاف ما اذا كان اليمن بالحرية
 فمذكوره الله والهيح لا الفرية في المهر والبست والحلة
 والسكة بمزلة البارح حلف بالفارسية درين كوي بنشد
 يادرين محله بناسم يادرين حانه بناسم فخرج على قصد ان لا يعود
 وكره فيها منعه لا يحث ولو كان بالعربية حث شيئا

الحث
 بالكلف

لو دخل بها لكانت نجسة
 او اجارة كان حاشا في المنع لو اختلف للاهل طعام لفلان
 ثم بدله ان باطل الجاهل لا يثبت عليه ايا في انما هو
 دار العدا بين او آخر ما وجد في فيها انما ليسا بان اتهم
 ان وادخل فيهما والقلب لا يقدح في الاستماع لا يثبت
 في قولهم بما والكلان يقدح في المنع وهو رافى بقلبه اختلفوا به
 والصحيح انه لا يثبت ولو اختلف ان وادخل وهو رافى بقلبه
 الما انه لم يبره ذلك فقد اختلف المشايخ فيه وروحدث فيا
 المشايخ عن ابي حنيفة والي يوسف انه لا يثبت وفي الجاهل
 البعير العبيد هو الصحيح فلهذا وان اختلف ان ان كبر ما خرج
 ثم دخل بعد ذلك مختارا اختلفوا فيه والصحيح انه يثبت
 لذاني فتاوى فاضلان شيباني رافى فتاوى فاضل الامام
 في الدين فان اختلف ان لا يدخل فادخل راسه ولم يضر
 فحسبه لا يكون حاشا وكذا لو ادخل يده في الدار واخذ اثمت

عنده
 كذا في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

فلا يدخل

هو ان ان اعطيت من حسنات احد فان

انها خاصة بداري فيلاني لا تفقد

في القبر

بان قال الكوكبي راديه المصدق لا

هـ عاين العالم في

البريه في الفارسيه قاديه وكذا في كسريه اذا اختلف الامر

في داره ولان نال في داره في كسريه كالف حسنات في كسريه

ولو قال يخرج منها فاني ان يخرج في كسريه لا يحسن في كسريه

لاني مشا فاني بعينه تمام حليه وفوقه فام حسنات وان جعل

فوقه فاني اخاف فام عليه لا يحسن بداهه فموصوف لا يدخل

في داره فدخل سجد الهند اسقف وحيطه حسنات لا يخل

لا يدخل بيتا في داره فدخل بيتا الهند اسقف وبق حيطه

لا يحسن ولو قال لا يفرقه حسنات فاني قال اصل تجرد

دخله الدار فكل امرأه نكحت هي طابق فدخله ثم تزوجها

فيهي عليه طابق هو الصحيح جواهر حلف لا يترك فلان لا يخرج

من جاني او يدخل فخرج فغير عليه او دخل لا يحسن في داره

لا يخل

صفيان حلف لا يخرج
يخرج من الكوفة يخرج
لا يخرج من

[illegible]

من الاسلام اذ يرى من اهل ان فعل كذا

فلك القول بل يصير كافا فهو على وجهه كذا
الكفر بما عاين فقال هو يهودي الكفار
عالم وقت السنين انه كان به اختلاف في قول بعضهم بل كانوا لان
العلية الا في مخير فيصير كانه قال هو يهودي ولولا في قول بعضهم
لا يفر ويا زور الكفارة لانها غموس وان حلف بهذه الالفاظ في
امر في المستقبل ثم فعل ذلك قال عنهم لا يفر ويؤمر الكفارة والشيء
ما قال بعضهم استخرج له انه يفر الله في اعتقادوا ان يفر الله
حلف بذلك على امر في الامر في يصير كافا في الاحمال انهم كانوا وانما حلف
في امر في المستقبل في اعتقادهم انه لو فعل ذلك يصير كافا اذا
فعل ذلك يصير كافا اذا لم ينسب في اعتقادهم ذلك لا يفر
سواء كانت البياني على امر في الامر في الامر في المستقبل
فانضوا ان قدم الكفار في الجنة

لم يخبر به فلم لا يسره من المكين في قوله صند صند ولو كان حلف

افترق

ای کجای و سر فلان با حق نان تو تک فلان ازین
 کار بکنم هر چه میسر شود **مکند خرد و کجی کپا** فلان بعضی
 نفسی است که در لغت و سوره **الایه** حلال فتوی می باشد و است
 و نیز بعضی به آمده است که اگر نشود واضح نیست خزان و نقل
 این فعلت کند آقا نابر من القرآن او الفیلة او الصلاة و غیر
 رسد و فاکل باین هر المتی و کذا البرایه عن الکتب الباریه
 و کذا کل ما یکن البرایه و کذا خلاصه فی مجموعه الروایات
 من شرح الطحاوی و الوصف بالابار و بالاجداد و بالابار
 بکن بهین خزانه من التبار صابنه و لو قال تجدان و کجی کپا
 یکوف و التراجعت و به الفقه علیه الدین المرغیب فی البیارة
 قال الاخری و یسیر و یقولانه شرک و انشعاع حماد و سئل
 و یخبر بدار باین باله شیخ نه می کند بشریعت رسد فای السلام
 و الحی و هم زیدان و کذا بطلاق و دلسر ایله یانی احباب
 شیب و لو قال هو یهودی او یغنی او مجوس او بری من

خاند است که این کار یکم فهو اقرار بالیق بالصلو و ق و خ
من المصداق قال محمد بن ابی الاصل و قال و الفوق لا یكون
بمن ذکره منطلقا و المعانی فیہ نہ و ان اختلف به یس
بیتا برف فصار کقولہ و علم الہم و قد قیل ہذا فی زمانہم
فی زمانہا بکون یس و یہ تاخذ و یار مرو و فقد و قال محمد بن
مقاتل الرازی و اختلف بالقرآن بکون یس و یہ اخذ جمہور
مس یخف و یخفی ای لا ینفقد البتہ بالقرآن لکن القرآن
ما لیس اختلف بہ و اعلم ان اختلف بغير الله لا یكون ثم یزید
فی اصل یخف برفہ الامیر و یخف و یس و الله یقول
ہذا کانہ لم یحقق اسلام بعد فان عمدا و ان سجد تعظیم الہ و تعظیم الہ
و کذا من یتیم فی الصف یقول اعطانی لداق لما بکر و عمر و عثمان
و یس و حق بل بکر من ان یس و یس اسما و یہ علم اختلف
ما لیس و یس ہذا نہ بحرمہ الاسلام و یہ فی توازن الہ و
الکرب لہ یخو خدا یا بعبہ یا یغاسر الیقاست بالقرآن یا یغاسر

من ثياب الفرس كالزهاد والفقير والرحمة والخط فهدية
 الصفت مما يوصف به تعالى بها وبهذا المقام الذي لا يرحم
 المومنين ولا يرحم الكفار في خيرهم المومنين والفقير المومنين
 كل قسوة يوصف الله تعالى بها ولا يوصف بقدرها فهي من صفات
 الذات كالعظمة والفرقة ^{بعبارة} ذخيرة الصالحين كل اسم لا يبي
 به غير الله كقول الله والرحمن فهو بينه وبين غيره
 كالحكم والعالم فان اراد به اليمين كان يميناً والملائكة والصالحين
 من مذهب الصالحين خلاصة من المخطط الحلف باسم
 سنة اسلامه تعالى بين وجوب اسلامه تعالى في ذلك هو والله
 الناس الحلف به اولى بغيره فوا هو الظاهر من الصالحين والصالحين
 ظاهر مذهب الصالحين خزانة في الخلاصة مختصر القديين
 اليمين غير الله لا يكون لمسا كما ليس والكعبة والقوانين حرام
 قال دخل الدار حرام كان يميناً لانه حرم اكله على
 وتغير اكله على نفسه بين عبادة ذخيرته ولو كان مراد

واما الحاشية في الاول دون ثانياً وشرح الآتي من جهة رتبة القادة
 نقط عند الحاشية ولو كان كقولك عند الحاشية كذا او هنا
 او حيث كذا لكان اي ولو حشفت كذا او هنا او انفعال المحلوف
 عليه وكذا اذا قيل او من غير غير او بكون من كذا لكان مسكيناً او المراد
 بالثالث البتة وهو الذي حلف من غير قصد له وقايم
 قال عزم كنت جدي من جد هذا من جد النكاح والطلاق والعين
 هداية ولو كان من جهة خلاف كفت رتبة استاذ افضل لدا قبل
 هذا لا يكون عيناً وقيل يكون عيناً وهو الصحيح فافهم
 وهو قال بذكر فتم از خداي که از خويش تو که بتواري من خويش
 فقد قيل انه يكون عيناً او النوى العين والافصح انه عين
 برون البتة فان قوله بذكر فتم وعين بذكر فتم وذلک عين
 فهذا كذلک وخبره ولو حشفت البتة من حشفت فعلاً فليس
 بين مجزئ الفاصل بين صفات الذات وبين صفات
 الفعل علة في احوال فلهذا يوصف الله تعالى بها وبفعله

يا حي يا كافي في رب العرش فان الذين اوارتهم اوارتهم
 فهو جازر اخره طالب الى رقيق الصغير كالمكان اي كل
 له في تلك المكان في عهده بل كان في رقيق الصغير والافلاحة
 اذا هم للمكان عن تخم لفرام في حال فان الذين يقبض اوام
 يقدم عليهم لم نحل بنجزة وانتظر عليه لوين او ثلثة وسبع امدت التي
 تربت لا بدوا لا بعدا رفلان اذ ان لم يفسد له وجه طلب الول
 بنجزة بنجزة وفيه المكتبة هذا عند الحسنة في يد ابيه هو
 الصبح مغرات فان اجل المكان في تخم فزده مولد عند سلطان
 برضا فهو جازر ان لم يرض به العبد فلا بد من القضا في نفسه
 كان في نفسه المكتبة بالاقامة وكذا في نفسه العبد في غير ذلك
 بان يكون مستحب المكتبة او كبره سوار كانت فاسدة او
 صحيحة بدليل سليم
 البين لقوية احد
 في اني انقسم به في كل ما في كذا عند المورس وكذا احد
 في اثبات سلمى او لفيفة في كذا عند المورس وعن لوفيم

ح
 كذا الاما

فان قيل ان اكثر من ذلك قولنا ان اول امر ايضا لتبعية بها
 عن غيره فلا بد من جعلها لا بسبب بركة لكن ان ائتمنق الاب فيل
 منصف الخارج به من طلاق الاب فلا وله الا موالم لروايل
 اجماع ولا يرجع موالي الام طامرا الى الاب بما عقلوا عنه الولد
 لا ارسل قبل حرارته الا موالي البية المعتقد بكمالاته مقدم
 على رتب الارحام من غير معنى للعقل النسبية لتقدم النسبية على
 النسبية وارتفق الثانية تحرير
 الملوك يدان اهل وزكاتها الا يجاب في القول بلفظ الكتاب
 ان الاول معنى لا كونه معنى او مرصلا للمعنى بالكتاب وحكمها
 في جانب البنية فكذلك الجرح في جانب الثبوت احرى في
 البنية لا الرتبة البنية وادواني جانب البنية لا يثبت بل لا يثبت
 البنية في احوال الكائنات جازة للملك في ابدل اذا انفسه في
 ملكه اذا عجز ربحه وشرطها كونه اكل معلوما الى مستحقة الى علم
 فيه خبر لا مالا افضل تركه في مستحق الزاد بالجران لا لغير المسلمين

كل من كان له نصيب الحق فليكون نصيبه من الحق وورثته من
منه كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويزيد ميراث واحد
في الفسخ عبارة عن ثمانية
عليه حصة من عتق او مولاة وهي انارة الارث والعقار و
لاية الانكاح وقدر اصدار الشهادة وخرج ابن ميراث لبيعتي
او مولاة فتفسير الحكم رذ اخير فخير في مستحق المولاة وعتق
ولا رعتا فربسي طلاء فتمت وفاء مولاة هداية وسبب الفسخ
على ملكه لا على عتاق لان بالاسئلة دون الفسخ القريب يحصل العتق
بلا عتاق ويختار من العتق حصة من ثلثي ثلثي ثلثي ثلثي
لاقل من العتق ستة مائة عتقت فمولاة المولاة الموصية عند
العتق لاني لعتق انما لا يستقبل عتق المولاة حذر منها فكان
مقصود ابا المعافى فلو عتق ابنة لا يستقبل عتق مولاة ولله
لوال الاب ولذا لو دلت ثلث اباي على ابي لاقبل من
اوصف ابي نصف ابيه واما لاكثر مني اقل من ابي

منه

دائرت

[illegible]

ومولانا الا ان يفر يكون الولد منه هذا في القبض اما في المهر فموقوف
 المهر في فلا يشترط ذلك وان ثبت نسب فمهر جارية
 ام ولد حرة ولا يجوز اخراجها من ملكه الا بالعتق وله وطئها و
 اخذها بها واجابها وتزوجها خرا وكذا بنها ولعتق بعد موته
 من جميعهم ثم انما نسبه له ونسب له ولد له ذلك بلا عرق
 واذا اولدت الامه من مولانا فقد صار له ولد له لا يجوز بيعها
 لان نسبه لها كمنه ولا ينسب اليه الا من ينجبه اذ لم تحرم
 عليه نكاح او كانت له او غير ذلك بقا بها مسطرة حتى تولد
 المستركة ولد انما ينسب لها دعوة لغيره ان يراه انفق بمجرد
 نفقة در خستق وان زوجها فمهرت بولد فهو في حكم امه لا يجوز
 لتسديد بغيره ولا رهنه ولا هبة ولا تسوية ولا ولعتق بغيره من
 كل المال وله استخدام وجارية الا اذا كان جارية له منع
 بها وهذه اجماعهم والنكاح الفاسد يلحق النكاح في شئ الاحكام
 فتح القهر وادوا عتقت بالولد يموت او يهلك ما في بدنه

بحمد يوم كان بالبحر الفهم كثر المدبرة بين رجلين ان جارت
 بولد فادعيا جميعا من حيث النسب منها جميعا وصارت الجارية
 ام ولد وبنات وبنات المدبرين **تدبير** المدبرين **تدبير** المدبرين
 والحفوة الغالب المايح تدبير بما وليم تدبير الكبر ان ولد الكبر
 عا التدبير محيط ولد المدبرة تدبير ام مطلق تدبير **تدبير** المدبرين
 يتبعه وذكر المصنف في بيع الفاسدان ولد المدبر كالمبر وما
 تدبير اكل فاعققة درمجي **تدبير** المدبرين **تدبير** المدبرين
 اهتم ان الفرائض اما ضعيف او متوسط او قوي **تدبير** المدبرين
 في المامة فلا يثبت نسب لولد الاب دعوة سبدا فاذا اعيى **تدبير** المدبرين
 ام ولد وهن الفرائض المتوسط وبنات نسب لولد بلا دعوة
 لكنه يتقوى بنفيه وهو آمن القوي هو المنكوحه فيثبت نسب لولد
 بلا دعوة فلا ينفق بالنسب بل بحسب اللعان ومع وقاره والراي
 قوي المعنونة فلا ينفق اصلا لعدم اللعان قال ابن الكمال في منق
 الموطوعة بملك بيل اولها **تدبير** المدبرين **تدبير** المدبرين

مسد الا

حررا صد عبده او ابيته لغت الله ليكن في وجهه او غلب
 بهم ولو كان في اول ولد له من ذكر افاست حرة فولد له ولدا واني ولم
 بدر الاول في الذكر وعقن لقصص الام وانا نفعي في التمازك لاشياد
 احل كنز فليعلق احمل لقل ملك في ذكر حر وان ولده لافق من
 لقصص في وانا فبده بالذكر لانه لو لم يقيد بعقن احمل بتبعيته الام
 مع وفائه ولو قال لرجلي اعنقها بالفسح ان تزوجنيها ففضل
 ثابت ان تزوج وجه عشقت كذا لوراد في قسم ان اعنقها ففضلها
 ومهر مغلها ويجب على الامرا ان يوجب القيمة فقط كنز
 المتدبر برهون لعين العنق بطلن من كذا

ما يقدر

فانت حررا من حريم اموت او عني في بر مني او يدبر او دبر
 ثلث فلما ساء ولا يوهب في حرم بل يخرق وتطاول في وجهه
 عشق من ثلثه وسعي في ثلثيه لو فقه ان الله لو عدلوا ويراجع له
 ما كان الفاحش من ربي هذا او مغرب كذا او انا شير سنان او
 انتمت بر بعد موت فلان في العنق ان وجهه شير او عشقت لاله

لوز

[illegible]

من المحارم كالإختلاص والاختصاص والتميز والمحاسن والخصائص
فيه ومن جنس بني المحاسن وبني الخوار لا يفرق عليه كذا لا يجوز
أو النبوه من الأربع لا يفتقر العنق بالاجتماع فيكون

يعتق البعض

أن العنق نفس غيره ومع فيما بقي فهو كالنفس
بلا نقية هذا لا يجوز وإنما العنق طله ولو اعتق لربك خطئه واعتق
الآخر أو نفس أو نفس العنق هو نفس خطئه لا محسب أو الولاء
لها أن اعتق واستيعب والمعتق أن يعتق ويرجع إلى العبد
وقال له حره غنيا والسبابة يقرأ فقط والولد لا يعتق مختفرا
وقايه روحه خلقا جميعا عتقه بفعل فلان غدا وعكس الذكر
ومضى لم يدر عتق لنفسه وتسمي به نفسه لها ولو حلف
كلوا جميعا يعتق غيره والى الله كما لا يعتق ولا أحد منها
أجماعا مع كثر المسكين ولو دبره أجماعا لربك أو يعتقه آخر
لها موهبة أن نفس الأب أنت مدبره لا تعتقه ولا مدبر معتقه
نفسه مدبره لا تعتقه ونفسه المدبر فلان يعتقه فلان الموهبة

الزوا

که این بندم چندان غلبه شد و صورت نه بند کرد و تواند بود
 بزور یک پوششیم آن را و نه در نزد یک ابو یوسف و محمد
 از او و بعد از آن تا آنکه به بنده شد و او قال هذا امر لای
 او را و منی عشق بر این نهان قال هذا البی و قال بنی او می اخیال
 نهان با لای فانی لها عشق و لا یخرج لها البیثه و نهان و نهان
 فان قال لا مته ازین طاعتی و باین و نهان عشق لا یفنی عشق
 و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق
 جان چندی لا یفنی و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق
 از عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق
 لا یفنی و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق
 ملک و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق
 عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق
 او را عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق
 احد این و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق و نهان عشق

نات الحقیقی

ولانه بمس لایم ولانه المور فی مال البین مع وفایه

رجل بعث غلاما الي بلده وقال له ان كنت غنيا فاصنع فلان
فخرج من بيت الغلام وسان رجل وارضاب بمانا الى ان قاله المولى
بمحبته حوانقا انما لا يعنى وان لم يلق يعنى ولد من اربع نساء
او اربعة قريباوى لدا ديت لكن ما لم يقولوا لا يعنى ولان
لا يعنى مختصر خزانة مسلم المردى كغيرك ضو را كوا كوا كوا
آزادی آن د شود و را كويد بقی نیست مگر آزاد یا آزاد بود
مسئله اگر مردی بنده را بگوید که این اسیر منست آزاد
شود و زب ثابت شود بانه و این مسند بر سه وجه است یک
وجه انا د شود زب ثابت شود با تفاق و بوجه دیگر آزاد
شود زب ثابت شود با تفاق و بوجه سوم خلاف احوط
اولا آنست که تواند بود که اینچنین فرزندى از او نولد بود و این
بنده نیز صغیر باشد و بجهول است و اینچنین با تفاق از
شود زب ثابت شود و اما آن وجه که خلاف آنست که

بر مردی
احاطه دوزخ آنست
مردی که از او
و بجهول است
فرزندى از او نولد
از او نولد و بجهول

از

في نفقة الزوجة **باب الرجل ان ينفق على الوتره وابداده وجبرانه**
 انما نفقة الزوجان حال نفقة الزوجة نفقة الزوج ونفقة الزوج بالنسبة بالنسبة
 والنفقة على الزوج **باب ما ينفق عليه الزوج** قال هذا لان نفقة الزوج
 نفقة من حسن كسب انما تملك ما يملك الاب وتنفق على الام
 ونفقة الزوج **باب ما ينفق عليه الزوج** لو كان فالتنفقة نفقة وقاية
 والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان
 صبرا غير او كانت امرأة بالغة فقوة اذا كان ذكرا بالغا فوارثا
 او اعمى لان الصلة من القرابة القريبة واجبة دون البعيدة اذ لم
 يكن قادرا على الكسب قال القادر على الكسب غني بكسبه بخلاف
 الابوين لانهما ينفقهما نفقة بالولد ما لم ينفق الفرع عنها فنفقة
 بغير نفقة من غير نفقة على الكسب بالزوجة والاب عروضا ابنة
 لا نفقة له بغير نفقة الابن له عليه سواها ابن الابن الاب والابن
 لابن منى بغير نفقة الابن والابن منى بغير نفقة الابن
 على الابن بغير نفقة الابن بغير نفقة الابن

لان النفقة في حالة النكاح لا تهردهما بالانفصال به برضا
 فلهذا في حالة العدة ولان الزوج عايبا او سندا انفق عليه ثم
 قدم بعد انفصال العدة نفقة لها بدنة في حاله وهو قول الحنفية
 في الاول ثم رجع وقال لا ينفق في نفقة النكاح اي في النفقة
 التي فيها يستلزم العدة وقد استدللت على الزوج اولاً
 ثم انقضت عدتها فيلزم ان ينفق ^{منه} من الزوج في
 استدان بالمال في كان لها ان ترجع على الزوج بذلك لاني استدان
 المرأة بالمال في النفقة والنفقة ولاية كل منة بمنزلة استدان الزوج
 بنفسه والنفقة واجبة للمعدة طالبت العدة او قهرت
 والمنسوخة اراد بدنت او طوطت ابن الزوج محض
 وقت الفوت لا النفقة بها لان الفوت جازت من قبلها
 في حقه والآن الصبر فيها فليس على الله ان ترصها لاني
 ان انكفجه على الاب والامراة راضة كالنفقة والنفقة
 ان وثاد الصبر على الاب ثابت ركة فيها الصبر لان

بالقول لا ببيع الرجل ان لم يكن لها ولا يخرجها من بيتها احد
من اهلها الا ان يخنز ذلك عليه ولا يمنع والد او ولد او غيره
من الدخول اليها في البيت من غير ان يملك فيه المص من الدخول
شع وانه في فاني لا الكلب مع الفقهاء لا يملكها
بازرع لا يملك ان ينع الا لو ين عن الدخول عليها لزيادة
على جود مرة وانما يمنع من الكلبونة وعليه الفتوى وانما غير
الا لو ين من المحارم فقد ذكر اخصاف في هذين الموضوعين
انه يمنع من الدخول عليها ولا يمنع من النظر اليها وقال شيخ
ناجع لا يمنع من الزيادة في كل سنة وعليه الفتوى رجل
تأب عن امرائه وتزوجت امرائه بزوجة اخرى فدخل بها
الثاني فعاد الزوج الاول وارق القاضى بينهما وبين الزوج
الثاني كان عليها العينة ولا نفقة لها في عدتها لانها الاولى
ولا يحل لها ان يتزوج من غيرها اذا لم يكن في نفقتها ولم
يفرض لها غيرها حتى الققت ما عدا ولا نفقة لها

اجتمعت عليه النفقة مرة بعد اخرى ببيع ثابنا اذا استره من
 علم كماله اولم يعلم ثم علم ورضى به وكذا ثالث ورابع كذلك الفاع
 وغيره والاباع في دين عزم لا عرفة واحدة في حق غيره
 يوتي كل موضع يجب على الزوج نفقة العدة يجب عليه
 برئته ان يكون في حال قيام النكاح فبعد هذا ينظر
 للزوج منزلا منزه فله ان يكسب فيه وان لم يكن له و
 منزلا ملحقا فله ان يكسب منزلا لها ويكون ارضا على الزوج
 ان يسكن عليه وان كان الزوج معسر الزوجه ان تسكن
 الكراهة لو دى ثم ترضع على الزوج بعد ان كسب في النفقة
 حال قيام النكاح في خبره قال في التمام في كل موضع الزوج
 الا امر او عزم السكنى بشرط ان لا ينزل ملك للزوج ينبغي
 ان يخرج الزوج من المنزل او كان المنزل يكره او كان المنزلة
 منزلا آخر يجوز ان لا يفضى اليه يتركها في المنزل الذي كان
 يسكنه قبل الطلاق والنفقة الواحدة المستوحدة انما تجب

بالنفقة

ولو كانت تزوجا فمقتضى هذا ان بعد الفرض بالمرأى في ثم ماتت
 احد الزوجين قبل القبض بالنفقة استدان بمقتضى الفرض
 بمقتضى ثم ماتت احد الزوجين قبل القبض وادامات
 بمقتضى ما بينهما ان يرجع في تركه الميت وكان سقوط النفقة
 من احد الزوجين هل تسقط بالطلاق اختلفوا
 قال بعضهم لا تسقط وقال القاضى انما هو الوصل النفسى
 مع وجودت روايته في النفقة ولا يرد ذكر البقاء عن شاعبه
 سقطت روايته في نفقة اسودق به ولو فرض لها الفقه
 النفقة وليا ما لم لا استدانة فاستدان او ما لم
 زوج من النفقة كل شهر على كس معلوم فاستدان
 اول استد كان لها ان ترجع على الزوج بما فرض لها القاضى ما واما
 وصية فاما ماتت احداهما لم يكن لها ان ترجع في تركه الميت
 فان كان اذا تزوج العبد بالمال نفقة ما بين على العبد به
 فيه نفقة المفروضة اما الميراث مرة بعد اخرى اى اذا

عليه كما لو امر بالاسدانه سيبان قال بغير نفقة على نريال
وعيا ل فانفق كما سري بمودق قال سمس الابن الحسن
لما مر ان يرجع على الامير الفتي قاضيان امر به قال الحق
يع في نفقة ولان رجلا قدمت امراته الي الفتي وهما ابنته
وقال الرجل للفتي كنت علقتهما مدسنته والنقص
عليهما لانه اهدو فحدثت المرأة الخلاق فان الفتى لما
قوله ان الطلاق ظهر بقوله في الجاني وهو الكاظم ويريد البطلان
النفقة على نفسه فلا يصدق الابن فيه فان لم يصدق به
والفتاوى لا يعرفها فانه يامره بالنفقة عليها لان ويرة الطلاق
في ذلك الوقت لم يظهر بعد لان طلاقه في الشهر من وراثة
انها قد صلت بنت في هذه السنة فلا نفقة لها
عليه والكاظم خذرت به في ثياب رديت شعيرة خضرة
واذا فرض الفتى النفقة لغيره قال سمس فقلت انهم
عرف فتى ماتت احد الزوجين سقطت النفقة ولو

[illegible]

فوق هذا حنفية في انفاذ قضاءه لداستان وكذا في كلام فصل مجتهد
وان لم يقض القاضي ونكته امره شفوياً بقضى يسمي في هذه المازنة
ان لم يكن القاضي مازوناً لا يتخلل في اوكاد ان لا يملك ان القاضي
او كما هو اخبرني ذلك شيخ فلان ينفذ قضاءه عند ارادته ولا
ياخذ شيئاً فوقها مدرجاً بفرقة قاضيان ظهور السجدة
النفقة ان يكون اذا كان الزوج صحافياً اذا غاب

منقطعة لم يخلق نفقة بهذه المرأة ونعت الامراء القاضي
فكتب القاضي الى عالم يرى القون بالعجز عن النفقة فوق
بينهم بالصحيح انه لا يصح قضاءه فانه رفع هذا القون روالاً قاضي
آخر جاز قضاؤه فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا قضاء ليس
مجتهد فيه بل كذا ان العجز لا يثبت بها يسوق نفقة روية
القاضي عن البلد ما كان بينهما مدة سفر او لا في المنيه
وظقة الدار والاثاث والعمرة لادبهم عتياً ولا نفقة غيرهم
ان رتب كالج وعلم بما لا رتبته حتى فهم كما كمل ومبوس ولقد

في بعضها ما كان من المقتضى ان يفرض عليه نفقة خاؤها وبها وبالقرض لا كثر من
 نفقة خادم واحد واصل فقل انما حقيقته محدودة في ان والكائنات من
 بها لا تكثر بل هي على نفقة خاؤها وبها وبالقرض لا كثر من
 راجع اليه خادما واحدا فرض عليه ثمانية او اكثر اتفاقا فم
 انما غنية زنت البه بخدم كثير لا تحقق نفقة الجميع ذكره
 مع انه قد تم قال في البحر عن النايه وبه ما خذ درم من رطل
 اربع مائة الا يجب عليه نفقة خاؤها وان كان لها خادم في
 رواه الحنفية اعمى هو الاصح شيان ولما انما يفرض بها نفقة
 الخادم اذا كان من مائة الكسراف ولم ياتها الزوجه بطعم
 تهية محمد بن محمد بن النعمان الا اتفاقا لا لوجوب الفراق وقال في
 هذا ان طلب منه الفاق ان يفرق بينهما ويكون ذلك
 نسبا فان كان الفاق شفعوا نفقة فداؤه عند الكل وان
 حيا لا يسبق له ان يقضى بخلاف مذهبه الا لا يجهل الفرق
 اجتهادها فان ذلك وان قضى في الفراق لا يجهل اجتهاد

قال لا امرأه تزوج فلانا على أي شيء من نفقهك في كل شهر
 بكذا كان على الأب ولو كان الكفيل ^{كفيل} ينفق لك عن زوجك نفقة
 ستة كان كفيلاً بنفقة خمسة وكذا قال ^{كفيل} في كل
 النفقة ابتداءً وعنت كان كفيلاً بالنفقة مادامت في ذلك
 أو ضمنان ولا فرق بينهما بعجزه أي لا يفرق القاضي بين الذي عين
 بعجز الزوج عنها أي من النفقة لطلبها التفريق وبغيره
 كاستدانة عليه أي على الزوج تفسير الاستدانة أن يقول أنا
 لها نفقة في العجز واللام والسرور نسيت ترجمه بنحوه على الزوج
 لا أن يقول استوفض على الزوج لأن الوكيل لا يستوفض
 الغير لا يصح له وفيه من لا يصح للدين ولأن المراهبة
 على وجه الغائب يعني استترت طاماً بالنسبة لبعض الثمن
 من مال الغائب أن استدانت بغير أمر القاضي لا يخرج زوجها
 أو قبله من حقها الآخر ولو حفر الغائب لا يملك لها أن تخرج
 على الغائب لأن استدانت بامر القاضي رجعت بذلك على

على الزوج ما اذا كان لا يتقاضى نفقة من المهر من رجل او عتبه
 منه فلا نفقة لها فان كان الزوج صغيرا فان كانت مثله في طارو
 نصيب المهر من نفقة والنفقة مثله في طارو ولا نصيب
 للمهر فلا نفقة لها عند طارو كانت في بيت الزوج او في بيت
 الابن بين نفقة الزوجية وبين نفقة المهر كانه نفقة
 مهر كونه نجس على المهر وان كانت صغيرة لا نصيب للمهر ولو كان
 صغيرا لا يطعمان اجماع لا نفقة لها خيرة كذا في الخلاصة ولو
 مرضت المهر في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت المهر اليها
 قالوا ان كانت بحالة يمكنها النقل لا تنتزعة الزوج محقة او
 غير متعلق ولا نفقة لها ولا يمكن نقلها فلهذا الشبهة
 كما هي في النفقة على الغير دون الاب والنفقة راوا تراخي خلاصة
 من الحكماء امرأة قالت للقاضي ان زوجي يريد ان يغيب
 فادعيت ان اخذت كفيلا بالنفقة شهرا قال ابو حنيفة ان
 ذلك واخذ منه كفيلا بالنفقة شهرا وطلبه الفتى فادعيت كفيلا

والبرية فاضمان من محاربه انما كان اربعة الزوجه من غير طلاق
 يفرض على الزوج النفقة او يطالب ما بين حايتهما النسيان المطلق
 في محضر الكافي ولفقات الحنفية في هذا القول هو ان في محاربه وطا
 لقد بر في النفقة معذرا وانما يجب عليه كفاتها بالبر في ذلك
 يختلف باختلاف الاوقات والاماكن فافقه ان في طلاق الرجل
 امراته فلها النفقة بالكسوة والسكنى في عدة ما رجعا كان او لم يكن
 هذا هو امره او اخر حصة من بينهما بغير ادنى الزوج او ذهبت
 من ثريته الى ثريته بطل نفقتها وكسوتها كما في شرح الطحاوي
 في موطا محمد بن النعمان وعليه الفتوى كما عرفت في قول السيد
 في شرح الطحاوي وبه يفتي لما ذكره الزوج الرجل امراته كسوة طلاق
 النفقة وهي في بيت الاب بعد فلها ذلك فان كان الزوج موطا
 بالنفقة في عالم منع من الانتقال الى بيت زوجها في النفقة
 بغير امانتها او منع من الانتقال فان كان ان منع من
 بانها مشغول لتستوفى مهرها فلها النفقة لان البقاء للمهر واجب

فقد اخرج من تحت النفقة والكسرة والسكر
على الزوج والزوج على الزوجين مسلكا وكافة كبره
لا يجوز له من ثمن ثمنه كان في من حقه بوجدهم
بفتح الهمزة تحت النون بخلاف ما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على
الحسن فانه من ثمنه بفتح النون وقابلهما بفتح الراء فاحسن فقال
الزوج انما نفقة خالت المرأة انت غني فاقول قول الزوج بمنه
لان الاصل هو الفقر والنفق طارئ فقوله تعالى والظاهر منه وعلى
امرأة البنت بكفاؤا كبره في الفايق كسبا في امرأة ماتت ولم ينكحها
مطلقا بل لا ينفق على كفنها على الزوج وعليه الفتيان فلا اصل
عنده ان ينفق من يجب عليه نفقة في صورة يجب عليه كفنته به
عرفانه ومجربا كمنشئ الزوج من هذه الجملة ومن لا يجب عليه نفقة
بوجوبه لا يجب عليه كفنته بعد وفاته في قولهم فالواقي تاويل قوله
تعالى من اوسط طاعتهم اهل بيوتهم او كسوتهم لا ينفق عليهم
الرجل اهل بيوتهم والجملة على وسط النجزة والذبيبة ولزناه النجزة

في النفقة

اختلف فقالت بالحق مدة سنة ثم برأى في السنة الأولى
لها وهو انه ولو على طلاقها لم يدرها ولا يدرها
أمرأة في الطلاق والطلاق في الزمان لم يدرها
بما سها في كثره
والسوء والسكنى وعرفها في الطلاق والنفقة بالزوج
في الغير بسبب ثلثة زوجة وفراشه بذلك في الزمان
العبد واليهام واقعة في مستحق بحسب نفقة الزوجية
على زوجين والكموة للفرج على المرأة في نفقتها للفرج
كثرة ولو لم يعطها المهر المثلج في حث فلها المهر المثلج
فلا نفقة لاصدي عشرة امرأة مرتدة ومقتضية سنة واحدة
موت ومكوحه فاسد أو محو أو أمه بنوة وموتها لا يوط
وخارجة من بينة الغير من أبي إلى عشرة حتى تعود في كونه
ولو طلق إلا أن حبسها هو بدين لها في النفقة في العام ومهرها
في نفقته كرها وأجابه لاصد ولو محرم ولو موه فغلبه

النفقة

الحمل خمسة أشهر وكثيرا ما يستأن في عهدها قالوا لب تسعة أشهر
 من شهر من مطلق لا يكون حتى يقال إذا تزوجت فلانة في
 طلق فمهرها طلاقا لا يكون له شهر من يوم تزوجها
 فهو ابنه وعليه المهر وإذا تزوج المرء امرأة فجارت
 باطلت فقل من سنة شهر من يوم تزوجها لم يثبت له
 نهاية ويثبت له معة الرضوان جارت به لاكثر
 من سنتين مالم يغربا لفضا ومعة وبانت في الاقل
 وراجع في الاكراهي فكان بين الطلاق والولاء اقل
 من سنتين بمنت لان الحمل على ان الوط المعلق كان في
 النكاح اولى من الحمل على كونه في العدة على ان الرجوع لم
 يحدث فلا يثبت بالملك اما اذا كان بين الطلاق
 والولاء اكثر من سنتين فلا بد من ان يحل على الوط في
 العدة فنبت الرجوع منه وفيه شبهة التي جائزة
 في الاستطاع الرجال النظر اليه نهاية فان ولد ثم

اذا كان بين انبليس وروح على تفصيل بين
 من مهران الى مهران ليس لقريب لم يغيره
 بها ليس له يد لك عاردا بها اليه مهران
 كبرى غير انهم لا يتقبلوا خلافة التقدير فيه ولا المنفعة
 منه الصوفى يعرج بصل تنزع اراه بالبره ونايس وند
 انما ان هذا الرجل اخبره وانه الصغير الى الكوفة فطاعها فخرج
 به وند وادارت ردة عليها قال الربيع اخبره بامرها فلم
 عليها ان سترده ويقال لها اذهبي فحذبه وانه اخبره بغير
 امرها فعلمه ان يحكي به اليها جامع الروايات على ما
 ظهر من بين يعرج اذا بلغت ابحار ربه مسجالتا فكانت
 بل كان لا يسمع ان يفتد الى نفسه والكانت فيها ليس به
 ذلك الا اذا لم يكن مامور به على نفسها والعلام اذا هتلت
 ربه وانتهى عن الارب ليس للارب ان يفتد الى نفسه وليس عليه
 نفقاته الا ان يفتد عن محمد رافق وبن

[illegible]

امراة من اهل بيته في العينة فيقدم الله عليه السلام
صاحبهم ويجزى كل واحد نفقة ولينفس
ولده الكافر بغيرهم ولا يجزى نفقته ولا ينفق
ولو اختلف الزوجان في من الولد فحلفت الام بغيره
سقط خبره وانما من يابى وقال الوالد هو ابنى سبى
وانا حق به فان القاضي لا يكلف احدهما لكن ينظر الى الصبي
ان ربه بمعنى عمة الوالد بان كان ياكل وحده ويسرب وحده
ويلبس وحده يدفنه الى ابيه وانما خلاصة الولد مسلم
والام كاذبة ذكرها الاصل انها كما انبأته في العينة ومنه
الرايون انها احق بهم حتى يعقل الولد الا دعي في حادثة في ا
الهداية والذمية احق بولده المسلم ما لم يعقل الا بان ا
يخفف عليها في كيف الكفر براه حجة الراية وليستع الولد
الذكر بان ياكل وحده ويسرب وحده ويبس وحده فلما
استثنى من كل الاب فان لم يكن له اب وقع الى امه فان لم
يكن له

هذا الصحيح والاب لواحد من جرحهم الروايات في هذا المعنى
الواحد صاروا اربعة احق به فاشارة الى
الولد في قوله ذكر الحفصة باب اسقها
احق بالصغير المسمى بسبع سنين فاذا بلغ صار اقلاب احق
به وعليه الشرح لبيان ان الاب مأمور بان يأمره
بالصدقة اذا بلغ بنه سبع وان يكون ذلك اذا كان الولد
عنده من ربه من الفدية او الفراق وتربيه كلواحدة منهما
محفظة الصغير لئلا اذا لم يكن لها من يكون له الحفصة
ولو تزوجت الام تربيه او تركتك الصغيرة معها الام
في حيث الاب فلتكتب ان ياخذها منها حارسه والنت
احق بالحفصة ما لم يستحق الصغير ان يستحق بالان يا كل
واحدة من السرب والحفزة يلبس ونحوه فالاب بالعلم
اول والام بالحارسه حتى تكف عن وعن محمد بن حتى يبلغ حد
انتهى بهدو وعليه الاعتماد خلاصه وبه ينفك الزمان

حقة السور من ذلك والى معذورهم ذلك يجب عليه يجب
 على من سرقه الغنم عدل في ذلك بين الزرع
 في الثمن ويخرج السور في ذلك الكسب في الثمن تحت مسم
 فعدتها عدة اسلحة في الطلاق والعدة الحرة كما حرة والامة
 كالامة وان كانت تحت ذمي فلا عدة لها في المهرات والخراج
 في قول ابي حنيفة لا الا ان تكون عاقلات من التزويج حتى نفس
 صاحبها والمهر حرة لا عدة لها امرة المسكينة عدة في ثوب وقوة
 سواها الموت لا يخرج ليلاتها الا الضرورة من خوف
 الهدم او حرق او ضاع مال والمعتقة او المملوك بيت العدة
 بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تسحق النفقة لانها ناشئة في مخاف
 احسن الناس حفاضة بالولد الصغير
 فيل في الفرية وبعدها الا ان تكون مرتدة او فاحرة غير مأمونة طرة
 لمز مسكين ولا يجر عليه الام والبقعة على الا تبك في الهدية
 رغبة في البكر امينة الام واجدة وكذا ما ان ابنت لا يجر على الفيل

الفتوى فافهم ان واجب عدة الزوجة بغير العدة
 وتراضيت والبولية منها فتم انشاء ما لا يجب الا بالعدة
 العدة بغير طلاق والزوج وفي النكاح المفسد
 او الزوج على ترك وطءها لمزوجه كان الطلاق فاسدا ففوت العدة
 بينهما ان تزوي قبل الدخول لا يجب العدة ولذا لو تزوي بعد
 الحمل وان تزوي بعد الدخول كان عليها الا اعتلاد من
 وقت الحمل لا من وقت الدخول رجل طلق امرأته ثلث فزوجت
 من عدة رجلا ودخل بها انشأ ثم تزوي بينها كما عليها
 الا اعتلاد بثلاث جف من بينها ونفقة ما سكنها الاول
 بخلاف المكوحة اذا تزوجت رجلا ودخل بها انشأ ثم تزوي
 بينها لا يجب الا ربع الاول نفقتها ما وامست في العدة
 لانها حين زوجت نفسها زوجت نفسها العدة من
 الشاهاروت فاشرة فلا نسحق النفقة في حينها قال
 بالعدة على زمينة طلقها في هذا عندنا لا يجوز ان لا يكون

بئس زوجة هو ابو الجحش الموت وغيره وعدة زوجة الصغير
 بئس زوجة وبنه بئس زوجة الزوجة اكلها بعد الموت
 بئس زوجة بئس زوجة بئس زوجة بئس زوجة بئس زوجة
 والابن التي لم تحفظ في منزلها اخطاها فاعتد بالاشهر
 فاضيق وان مات زوج ام الولد ومولاها وبين موتها اقل
 من اشهرين وخمسة ايام ولا بعد ليعلمها مات اولادها
 اربعة اشهر وثمان ايام زينة موتها تسهران وخمسة ايام
 اولادها ماتت اربعة اشهر وعشرة ايام حجب لان لم
 يعرفها بين موتها تجمع بين عدة الوفاة وتلك الحجب
 في قول ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة في عدة الزوجة
 اشهر وعسا والاشهر ط فيها الحجب والكان الطلاق بر حيا
 ثم مات الولد فذلك لك لانك هذه المرأة من زوجها فالحجاب
 ما احتضر في عدة الا بئس قال بعضهم انك ليست محسنة
 بئسنة ولا تفهم في انك اربعة كانت او غيرا ومائة

لم تحض او مات عنها زوجها وعندها الحي لم يستحق حرمة نكاح
 اراقه مطلقا او منه في غيرها زوجها الرضا به ويصدق به
 بعد الاب لا ينفك الا بغيره البهر المسمى بالحي من الاب لا ينفك
 ويحضر الحيان اطلاقا بعدة بالاشهر مخرج كثر مسكين ام ولادة
 من ابنة في النكاح رجل بزوجته رجل لا ينفك عنه
 موت المرافة ان يطلقها زوجها بعد موت المولى كان
 عليه عدة احوال ان انقضت عدة طلاقها ثم مات
 المولى كان عليه عدة المولى ثلث حيض فانقضت من
 النجس ولا يجوز له ان يعقد الا بعد عدة من التقيد
 ويجوز له ان يتزوج بعدة ان يتزوج بعدة او الم يكن هناك
 عاتل غير العدة كما دبر لو عتقت الامة وهي معنة الفاتنة
 في عدة الرخص بعدتها عدة احررة وان كانت في عدة البائنة
 او الموت بعدتها عدة الامة بديهة وعدة من عاتلها
 بعد البهر المحض وعدة الملوحة لكانت فاسدا او الملوحة

البهر

وعلیه بن عمر بن ابی موسیٰ کان فی وقت المجتہد اذا کان ابن حبیل فی
 شامہ بن ابی اسود بن ابی اسود جالساً بکراچی واما ابن ابی اسود
 بن ابی اسود بن ابی اسود بن ابی اسود بن ابی اسود بن ابی اسود
 لا یستخرج فیہ وابتدأ ان ابن حبیل بن ابی اسود بن ابی اسود بن ابی اسود
 الی من وقت الاحول وبنی کما فی زمانہ لا یستطیع ستم وبنی
 طرحت فی المصنوع فی ملک امدة ثانیة وعلیه الفتری کبری
 اذ اطلق الرجل امره طلاقاً
 بل لا یرجع فی اورثت الفرقہ بینہما بغير طلاق وبنی حرہ
 من حیض فعدت ثلاثہ اقرار ہدایہ ہی تریض فتمیم المرأة عند
 ذوال النکاح او سبہ عتقہ حرہ للطلاق سوار کان یا سناً
 اور حبیب اما الفسخ بعد الدخول ثلثہ اقرار ای حیض ثلاث
 من حیض او ثلثہ سہر اذ لم تحض وعتقہ حرہ صغیرہ وکبرہ
 کافرة او سبہ حرطہ او غیر مسطرہ للمنفک اربعہ سہر
 وثلثہ اہم وحرہ الا انہ فان ای حیضان اول نصف السہر ان

زکریا

لها الكرامة منها خاتمة راسخ فلم يصل اليها النبي دون
الابكار والاولى بعض النسب دون بعض الموهبة من
قابل العلم بها وحدث زوجها بجوارها الى من طهر الذكر
والخصيتين فزنا بينهما فاحلوا حلالا سنة لوجعنا او حرام
فان والاعمال والذوات ما تفرق ان طلبت فلنقال بعد
موضع السنة وطئت فيها ربي بكرنا اما اصلها وابتكرت وقلن
بغير خبر مما ان قلن ان نسب خلف الزرع فان حلفت
فلا ضار بها وان لكل خبر وان كانت حيا صديق بكلفه
وان اختارته بطل حقه ولم يخبر احد به لعيبه كمن
لم يكتسب وفي ان جميل القبر السنة القبرية في ظاهر الرواية
تباين اموالهم واختيارا فيضان وطهر الدين انه يقدر
سبعة اخذ اذا احسب لا كما به وعليه الفتوى خلاصة
والقبرية ثلاث بانه وارثه وشمس وبنوهم يوم درختار
والسنة ثمانية ومسود سنون بوم وشمس يوم وشمس من يانه

راجعاً إلى كونه عليه السلام قد فُتِنَ لأن العنان في جانبها قائم
 منهم من جهة الغيب واليه يرجعون في جميع أحوالهم في جانب المرأة
 فانه يستور عن عيني اللعان فرقاً للقاضي بينه وبين غيره فلا يُلَاقِي
 وفيه النفقة والكنى ما دأبت في العداة وما لم يلق القافي
 بينهما فهي امراته عند القاضي فيكون إذا قال الزوج ليس بي
 مني فلا لعان وهذا قول الجعفي وزفر قال لان جارت
 لو لا ان من سنة السهر لا لعن وان جارت بالكفر فلا
 لعان والصحيح قول الجعفي وزفر من مخرجات وان لق اول تزويج
 عني روي لا آخر حد لانه كذب نفسه مدعى بالسب لا يملك خلق
 من ماله احد في عكس لا لعن اي اذا اقرب الاول فلقى الثاني
 لعن لانه قد ثبت الثاني ولم يرجع عنه وصح بشهادته في
 جميع ما بين الاعتراف ما خدعها من خلق من ماله
 العنين هو من لا يقدر على الرجوع في زوجه
 من قبله ولا يملك له من غيره من اوصي او غيرها

بالسب إلى من الهادفين فيما يصيبهم من الزنا ويقول في انهم
 لغتة الله عليهم ان كان من الكاذبين في الزنا به من الزنا
 البينة في جميع ذلك ثم شهد المرأة أربع مرات تقول فطعن
 مرة كسرها بالثبات في الكاذبين فها هو قال به من الزنا وعقوب
 فأنه من غضب الله عليه الكاذب من الهادفين فيما
 رما به من الزنا يقول في انهم غضب الله عليه الكاذب
 من الهادفين فيما رما به من الزنا به من الزنا به من الزنا
 بالزنا وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ثم قال في انهم
 الولد وطالبته بموجب القذف وجب اللعان كزنا
 المحقق السب واللعن اللعان يقع من قبل المرأة بالكاذب
 الزني حراً عاقلاً مسلماً بالغاً غير مجنون في قذفها المرأة
 الزانية كافر أو عترة أو مجنون أو حر أو غير عترة أو مجنون
 بسبها لا يحرم اللعان ولا يجب حمل القذف على الرجل
 وإن امتنع اللعان يقع من قبل الزوج بالكاذب الزني

ان يُعْزِزَ آخِرُهَا كُلَّ مَسْكِينٍ فَإِنَّ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ مِنْهَا عَلَى سِتْنَانِهِ
 الْحَرْفُ وَالْأَوَّلُ مِنْهَا سِتْنَانٌ وَالْأَوَّلُ مِنْهَا سِتْنَانٌ وَالْأَوَّلُ مِنْهَا سِتْنَانٌ
 وَالْأَوَّلُ مِنْهَا سِتْنَانٌ وَالْأَوَّلُ مِنْهَا سِتْنَانٌ وَالْأَوَّلُ مِنْهَا سِتْنَانٌ
 وَلَوْ لَمْ يَلَمْزِ الْعَدُوُّ مَعَ الْقَدَارِ الْبَيْتَ الْكَبِيرَ الْكَبِيرَ
 وَلَا كَيْفَ كَانَ دَرْجَتُهُ وَالْأَوَّلُ مِنْهَا سِتْنَانٌ
 سِتْنَانٌ وَاتِّمَامُ كِدَاتِ الْإِيمَانِ مِثْلُهَا سِتْنَانٌ مَقْرُونَةٌ بِاللُّغَنِ
 وَالْوَقْفُ بِحَرْفٍ مَقَامُ حَذْفِ الْفَرْقِ فِي حَقِّهِ وَمَقَامُ حَذْفِ الْفَرْقِ
 فِي حَقِّهَا كَأَنَّ وَشَرْطَ تَبَايُغِ الزَّوْجَةِ وَكُنْ النِّكَاحُ صَحِيحًا لَا يَنْبَغِي
 دَرْجَتُهُ وَمَا كَانَ يَكُونُ الْمُسْتَلَفَاتُ زَوْجَتَيْنِ حَرْفَيْنِ بِاللُّغَنِ مَقْلُوبَيْنِ
 مَسْدُورَيْنِ نَاطِقَيْنِ غَيْرِ مَحْدُودَيْنِ كَذَا فِي الْبَدَلِ الزَّادِ فِي الْحَقِّ
 نِيَالُ الْفَارِغِ هُنَا أَمَّا الْبَيْتُ عَلَى دَعْوَاهُ فَنُذِفَ وَفِي
 الْمَقْدُورِ الْكَلَامُ دَرْجَتُهُ وَشَبَّ اللَّغَانِ قَدْ فُتِحَ الزَّوْجَةُ
 قَدْ فُتِحَ الْجَبَابِ فِي الْأَجَانِبِ فَاصْبِرْ وَصِفَةِ اللَّغَانِ إِذَا بَدَأَ
 الْقَوْلَ بِالْمَنْفَعِ فَيُسَبِّحُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ يَقُولُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ أَسْهَدُ

باب العن

لوما با بهلال والشمسين يوما ولا يدرى على التميز في آخر اليوم الا خبر

لزمه العشق واتم يومه نديا ولا فضا ولا فطر والناظر رقتا خبايا

والمبس ليس فيها رمضان وبات منى عنى

كفر وفاقا سر كذا في حوض او غيره او يدرى فيها مطلقا ليل

او نهارا او ما يدرى في المختار من الزمان لا الاطعمه

والى في خلاصه العشر لا يجوز ان الاطعمه ولو اعتق سيده عنه او اطعم

فان عجز عن الاطعمه ارض لا يجرى بركة او اطعم كراى ملك ستمين

مسكين ولا يجرى غير الراى بديا لولا القطع قدر او مرقا او

او غلظت فذلك لمان ان والاباحه او عداهم وعطاهم فقه العده

او غلظت او اطعم غداين او غلظت بين او غلظت او غلظت او غلظت

بشعره او اطعم في خمر سحر ووزرة لا يركب جاز او اطعم واحد ستمين يوما

ولما با حذو كل الطعام في يوم واحد اجزا عن يومه ذلك فقط

مسكين كل مسكينا كل مسكينا تذكروا حفظكم الله وعلية

ويأمن على حرامكم من ظلمه را اطلاق فكما نرى بانست
 على حرامكم من ظلمه را اطلاق فكما نرى بانست
 كظلمه را اطلاق فكما نرى بانست
 فظلمه را اطلاق فكما نرى بانست
 لظلمه را اطلاق فكما نرى بانست
 فيقطع اليد من اهلها او الرجلين من المجنون والممدوم
 الولد والمكاتب الذي اوى سبب فان لم يولد شيئا او استرب
 قريبه نابيا ففسد الملك فارة او حرر نصف عبده كفارة
 ثم حرر باقية عبده وان حرر نصف عبده شربك وضمن عبده
 عبده كفارة ثم حرر باقية عبده صوم وضمن باقية او حرر نصف عبده
 نور على الشظاء من مائة ثم حرر باقية لا كسر لان لم يجز الشظاء من مائة
 وان اجتمع لغيره او ففاد يكثر لانه واحد حقيقته بدل
 ولو مال وعطية دين مثله انما هو على الدين اجزاء للصوم والى
 نكولان ولو مال غائب انظره مما هم شهرين وكوفيته

مصدق

فان لم يجد الشظاء من مائة

يكون ظهرا والموت قال لها انت مثل امي ولم يقل علي ولا يبر
 شيئا لا يبرمه شيئا في قولها حبيبا فاضحان من قولها شيئا
 انما نيت ولو قال لها انت امي فليس لك مثل امي
 فعلت كذا فامر من امي فهو باطل وكذا لو قال لها انت
 فذلك والذين انهم ثم قيل ذلك في كيان باطلا حاد
 والاطلاق لا يخرج من جهة كثر فلو طهر من امته اولم ولد
 يكون باطلا لا يحرم عليه وطبها والمرأة اذا طهرت
 من زوجها كان باطلا لا يبرمه الكفارة كما لو اضاقت
 الطلاق لا زوجها ولو طهر من حق بان قال انت امي
 كظهر امي ابدوم او اسبه يعبر من طهر في احوال فاذ اضاقت
 في ذلك الوقت بطل الا قال انت عا حرام كامي وانه
 الطلاق في او الطهر او اياها لا يبرم على ما نوي وان لم
 ينو شيئا يكون اظهارا فاضحان وان نوى بان
 عن مثل امي طهر او طهر او طهر او طهر او طهر

غيره فبعض من قبل النخل من الورد كذا أن خلع حبسها
 لم يحبسها من قبله وفي مهره وطلق في المصم فدين
 خلعها من قبله عليه مال وان لم يحل عليها الملق
 عليه وان لم يستخرجها منه

اولئك المرأة طلاقا الى النظر من اجزاء الارب يكون
 طهارا وكذلك من كان مثل الام كالحيالة والسر والاش
 وان سبها كما يحل اليها النظر لا يكون طهارا ولا محض
 للصوم كالنظر على الوجه والرس واليد والرجل فافيان
 انظر في اللغة مقابلته النظر بالنظر وفي الشرح عبارة
 عن تشبيه المشكوك به بالمرأة كمرز على ان يربط منب او ضلع
 او صهره بان يقول لامرأته انت على كظهر امي حرمت
 عليه لا يحل له ولها ولا ينسبها ولا يقبلها حتى يفر
 عن ظهره من رانق وب رجل قال لامرأته انت على كظهر
 امي ولا ينسبها ولا يربط به الطلاق او التحريم او الظهار

فترجى لا يرجع احدهما على صاحبه في قولهم جميعا فان ايكن
 قد خربا لهما وقد قبضت فعند التمسك لا يرجع الزوج عليها
 الا بالنيل وعندئذ يرجع عليها بالنيل وفي حق المهر
 وصول عماديه وقرينة ان هذا ان تشر وان تشرت لا تطلق
 فحك ثلثا باللف او عا الف فطلقت فاصدة لم
 يقع شيء انت طالق باللف او عا الف فقبلت
 نزم وبانت انت طالق وعليك الف وانيت
 حرر عليك الف فطلقت وعنتي ربي ما تشر وان طلقها
 على مال فقبلت وفي الطلاق والزمها حال هداية قالت
 طلقني ثلثا باللف فطلق وايدة له ثلث الالف وبانت
 وفي على الف وفي رجوع مجيء كنز او مكرهه اختلعت
 من زوجها بمهر او نفقة عدتها وقبعت الفرقة والمهر بجاهها
 جوازا ليقبض امين ومع شرط ان يجزها في المهر لانه كنز
 ولا يبيد الا حصنها قبل صاحبه وعين في المهر مقبوضه كان او

او انصر او بعت في نفسه ان يقول نكحت اليها وان قدر في
 الحرة فله ان يزوجها في نفسه كما لو صوم او صعد فله ان يزوجها
 على نفسه ان المستطير ان يزوجها في نفسه ومن الباتة والنا
 جسيمة لانت على حرام اطار ان توي القويم او لم ينو شيئا وظهر
 ان لو اوه وكذب ان توي الكذب وباتت ان توي العاقلة
 ثلاث ان لو اوه في الفقه ويح اذا قال لامرأة انت على حرام
 واحرام عند طلاق ولكن لم ينو طلاق في الطلاق وحصل
 نكاح عرفا كنز ^{انكح مصلح يخلع اذا}
 قطع زنا لى على شخص فلان ان الزوجية بالضم وفي ازاره غمرا
 بالفتح الفصحى على جاز لان يكون مبرا جازا في يكون بطلان انكح
 هاية نكح هو الفصل من النكاح والواقع براه بالطلاق على
 على طلاق يثبت ونزها حال كنز ذكر كربة الفقه وفي قافي طهير الدين
 اذا نكح نكح على ما لم يعلم حكمه يذكر المهر والراة قبضت بزوجها قبل
 واما حكم المهر فان كانت مدخولا بها وقد قبضت مهرها بزوجها قبل

شهر حنث في بيته وكره الكفارة وأما لم يفرقها حتى يفرق
 اربعة أشهر كانت منه بتطبيق واحدة بلانية في النجاسة الا ان
 منع النفس عن قربان المكوحة متعاضدا باليمين بالانفصال
 من طلاق او حنث او نكاح او حرم او حرم فذلك منطلق او صيرت
 كذا في قاضي في لو قال للمرأة احرمة والله لا افر بك اربعة أشهر
 الا يوما او قال سنة الا يوما فانه لا يكون موقعا ما لم يوجد النكاح
 المستثنى ولو قال اكره لك ما شئت فقلت طالق ولم ينسب يكون
 موقعا لان مراد الناس من هذا الجماع قد نوى المكثا حتى لا يكون
 موقعا فان ضاعها ولم يجامعها كان حنثا قال البردست برن
 فواوكم تأبى ل فعل كذا لم يفر بها اربعة أشهر تبين بتطبيق
 لانه مجرد به في الوفاء الجماع قاضي في انما يحلف موقعا
 نكحها فلم يفر بها اربعة أشهر تبين ثانيا ان نكحها ولم يفر بها
 اربعة أشهر تبين ثالثا هذا معنى قوله تبين باخرين ان مضى
 مدة اخرى في قاضي في ان نكحها لم يفر بها اربعة أشهر تبين

على كذا وانما النوع الطلاق ولو قال بل طلقته لمكن تزويجه
 بعد ذلك لا بد من طلاقه في كل حال ولو كان تزويجه
 محال بعد الطلاق لم يكن له ان يتزوج بها
 قلها ان تزويجه باخر بعد العدة وبانته ولا يجوز في المذهب الصحيح
 حاديه نقلا عن القنية

انك لو تزوجها اربعة اشهر او اكثر ففقد والدك او ابك اربعة اشهر او
 اكثر فزوجه بطار الامه شهران كنز المصلحة ثلثا اذا تزوجت
 بنوع اخر وشرطت على الثريا فقلت اما زوجك نفسي يعني
 لا اطلقته حتى رجل للزوجه الاول فزوجها على ذلك قال ابو القاسم
 جازموا بشر ما جازمته اذا لم يطلقها الا بعد طه ابانا بجره
 القاضى على ذلك لكل الزوج الاول اذا طلقها الثيا براه او
 باخر القاضى عليه وهذا المسئلة بهذا البيان ان تزويجه في غير
 من اكلت حرانها روايات اذا قال الرجل لامرأته طلقها او بك
 او قال والله لا اؤبك اربعة اشهر فهو مولى فلق وطبقها في اربعة

جامعها وانكر الزوج الثاني ذلك وقال ما جامعتهما وطلقها صالح بن
 الوليد الثاني طلقها ثلاثا ولا ان يصدقها وينزعها وكذا ان ينزعها
 غيرها ولو تزوج الزوج الثانية ابرأ وطهرها وانكرت امرأة لم تحل له ولو
 قالت وطئت الثانية قال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئت
 الثانية زنى بينهما وعليه لها نصف المهران المسحح حاربه من
 التهذيب والتفريد اذا قالت تزوجت بنزع احر وحل لم
 وطلقته وانفقت مهرى جائلا ولا تزوجها اذا كان في مهنة
 ينصر ذلك حاربه كذا في الكافي واختلفت من المستوفى امرأته
 ان زوجها طلقها وقد غاب زوجها المستوفى وجهين المكان
 البعدي يعرف انها امرأة رجل يوفى منها من الشك والكان لا
 يوفى والى قدمت بذلك بنية عنده قال في لا يتوضى بها فحاربه
 رجل تزوج امرأة ثم جاور رجل وادعى انها امرأتى فقال المحدث
 عليه السلام انك لكن طلقتهما نسيت والنفقت عندهم
 تزوجتهما فانكر هذين الطلاقين يوفى تسليم المحدثين

قلت للاول والثاني طالع ودين الانزال يندفع اليه
 بلا اذ انما رجعت بزيه اخروا طلع الدنيا الى ارض حكمه
 لي من ثم تطلق حتى اصل للزويج الاول قد يربحها ذلك قال ابو
 يوسف النخعي جازروا الشرط جازر حتى اذ لم تطلقها الثانية ولم
 ايدأ به كبره انما هو على ذلك وكل للزويج الاول اذا طلقها الثانية
 او بارها في غرضها الرغبات ~~من المنقولة~~
 من طلع الكرخ قال ابو الحسن واذ اطلق الرجل امرأته ثلث في
 كلمة واحدة او متفرقة فمما يدخل بها والطلاق سنة او
 بدعة فقد حرمت عليه شئ من زواج غيره ذلك صحى
 ويدخل بها الثانية واذ اطلقها او فارقتها والقبض
 بعد ذلك للاول من الحمل ~~بما يشاء~~ ~~من الحمل~~
~~يعني انك تطلب في رفق الثاني بالحل في الزويج الاول~~
~~بدون الفصل اخذت من السبب لما يرد~~
~~بانه قوي بهنقل الى الف الجاهل~~ ~~اننى هذا القول~~ ~~في الكبر~~

فبالحكم مخفف من الاكس الا من مخففه فان راجعها ثم ولدت بعد
 انزل من عاين صحت تلك المخففه فان قال ان ولدت في
 بطن راجعها ثم ولدت في بطن راجعها ثم ولدت
 فان قال فولدت ثلثه في بطن واحد والاول والثاني والثالث
 راجعها والاطفال الرضعي لا يحكم الوطئ والسقطه الرضعيه تنزبن
 بدليل لا يدخل عليها حتى يولد لها وليا ورجعها حتى يراها
 لتزويجها في العدة وبعد ذلك لا يباينته بالثلاث لوجوه
 وبالسنتين لانه حتى يظفر ما يخرج من راسها بنكاح صحيح و
 مخفف عده لا ملك بين
 ولا تحمل حرة

حرة
 زوجه

بعد ثلث ولا اتم بعد ثنتين حتى يظفر بنكاح صحيح رجعها في
 مراهن اي مقارب للحكم والاولي ان يكون حرا باليهان
 الا نزل ال شر لا عده فملكته كذا في الخلافه وحسنه مخففه عند الخلافه
 لوجوه لكن طلاق المراهق لا يقع الا بعد بلوغه واستنائه واذا
 تزوجها بشرط التحليل فالتكاح مكره فان طلقها بعد طهرها

هذا في حصة المات فلا رجعة الا في الواحدة ثم في
 الرجعة في العدة وان ابى اذا الرين خفيته او غلطته
 وقتي كطلاق باين نشد بشد خوه خفيته بشد ان طلاق
 باين يعني بكي بشد ياد ويا غلطه بشد ان طلاق كبر طلاق
 سببه ثم في حجب ان يشهد بها الرجعة بشد
 فان لم يشهد حجت الرجعة كذا في القدورين شيئا وكثره بان
 المطلقه طلاقا رجعي سقطت سقطت من حق امكن صفت
 ودار حصة عليه ولو قالت عدت لا قبل الابه نيت فان
 طلب الخرج يمينها بالله لقد سقطت هذا السقط يحلف
 بالاثبات خلاصه ولو قال بعد العدة راجعتك فيها فصد
 تصح والالا كراجعتك فالتة محببة مبضت عدت وان
 قال زوج فانه بعد العدة راجعتك فيها فصد ثم سببه
 والتدبته اوقرت مبضت عدت وانكر فالقول بها كثر بخار
 فان خرجي فالشرط لوجب المطلق رجعي كذا ان كان باين

الرجوع اليه بل النكاح فممن تمكن سواها رافضة سلطان حضارته
 من طعن عليها فصل الحجاب اوجب الرخصة والتبليق والشروط
 من طعن على فصل نفه بمماثل العرض والتمت من غير ذلك اكثر ومن رافضها
 في مرضه انما في مرضه فقلنا على ما تضمنت الفتوة باللعان ثم
 يقول في الزوجان على ذلك في الصحة ومنها العدة ثم قوله
 بين او اوى ليس فيها الاقل منه ومن الارث اب الكان
 المستور او الموصى به اقل من الارث من الكان المقرب او الموصى
 به على من الارث فلها ذلك والكان بالارث اقل منه فلها
 الارث ثمه وقابله وللطلاق الرعي

فأعطاه

فمنه السوط الاول ان يكون مرسيا في السطلي والى ان
 يكون مرسية والى ان لا يكون السطلي بالمال فالرابع ان لا
 يكون بينهما مانع وانما مسومان لا يكون جملة بلفظ السطلي
 بل ان كانا اطلقا الرحل امرانه لطيفه رحيته او لطيفين
 فله ان يرحل في عدتها رحيته بذلك العلم ثم كثر ما بعد

الاما مني الثالث من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره فمن
هذه بمرض كغيره فان مرضه لم يخرج البسبب من
المرض فان مرضه لم يخرج البسبب من المرض فان مرضه لم يخرج
لبسبب ليقصصوا يومهم في اي حال النحر الذي يمرضه وقاية
فقد ثبت ان مات في ذلك الوجه او قبل ومن كان مضمورا
او في صف القتال فطلق امراته ثلاثا لم ترشه واصلها عينا سارا
ان امرأة الفارة نزلت يحيى انا وانما ثبتت حكم الفارة
حقها بما له وانما يثبت مرضه في منته الهناك غالب
واذا اطلق الرجل امراته في مرض حرة طلاقا كانت
وهي في العدة ورثته وان مات بعد انقضائها
فلا يرثها وان طلقها ثلاثا بامر او قل او اضري
فانقضت نفقها او اختلعت منه ثم ماتت
العدة لم ترشه الا بهار نيت باسقاط حقها وانما خير لحقها
وان كانت طلقا لدرجة فطلقها ثلاثا ورثته لان الطلاق

الطلاق، ومما قيل في جميع نفع الطلاق ولا تقبل قوله عليه
السلام في النكاح قال في النكاح قال في النكاح قال في النكاح
عن النكاح عن النكاح عن النكاح عن النكاح عن النكاح
منقطع ولا يقال لها طلق واستثنى في النكاح قوله في النكاح
وعن النكاح عن النكاح عن النكاح عن النكاح عن النكاح
نكاحين عن النكاح عن النكاح عن النكاح عن النكاح
عن النكاح عن النكاح عن النكاح عن النكاح عن النكاح
لها أن كل من طلقها أو باعها أو أعتقها أو أعتقها
فإنما هي طليقة عن النكاح عن النكاح عن النكاح عن النكاح
أما يوسف فمن طلق ثلاثاً مع واحدة أو باعها أو أعتقها
المرأة بالطلاق وأدعى الزوج أو أعتقها أو أعتقها
الزوج ولو ادعى الزوج أو أعتقها أو أعتقها
لا يبرأ من نكاح الطلاق جامع الروايات
عن النكاح عن النكاح عن النكاح عن النكاح عن النكاح

عن سيب بن علقمة قال سمعت ابن ابي عمير يقول انما لا يقبل القائل لهما وانهما حتى يشهدوا
انهم يقبلانها ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ}
حتى يشهدوا ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ}
كما ذكرنا في نكاح الطلاق ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ}
كما ذكرنا في النكاح ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ}
منكر الزنا ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ}
شهادة على ما لا يملك من اموالها ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ}
فان ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت للثمن لهما ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ}
وكذا يبرئ الاستنساخ ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ}
الزوج وحده ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ}
فان قال الزوج طلقك ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ}
يكون القبول قول الزوج ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ}
ويجوز اخراجه ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ} ^{او يجمعون دعوى الاستنساخ}

حسن قال لا ريب ان اولدك غلاما فانت طالق واحد

جارية فانت طالق اثنين فلدت غلاما وجارية طالق

في الفراق والطلاق واحدة وفي الفسخ والطلاق واحدة

جامعك فانت طالق ثلاث في معناه الفسخ انت فانت طالق

وإذا

سألتك لم يجب عليك وان اخرج

اذا قال الامساك اجماعك فانت حرة

من الذخيرة ان عرفت

عوى الكسفة

الكسفة ومنه وان

محاذيه كذا في جامع الرواة

او كسفة الا في رواية اخرى ابن عباس رضي الله عنهما قال لا ريب ان

طلاق امرين هما مصلابهم يقع الطلاق بهما او من امرين

الكسفة او البسطة طرف الخلع اوف الطلاق وكذا في الكسفة

والسيرة قول الزبيدي في مبحث فاني شهد السجود وخلع وطلاق

بغير كسفة وكذا قالوا شهد به خلع بغير كسفة او بالطلاق

بغير كسفة او بالطلاق ولم يشترط في القبول قول الزبيدي

يقتضي فلا يكون

الكسفة

انه غير مضى بالملك النكاح لان تزويجها الى البدن
 مع بلاف قولنا تزويجت الله تزويج صحيح فاذا صح
 الملك فصح التعليق بزويج امرأه قال البردبراج كما سمعتم من
 غير ان يبينه بغير امرأه ان معنى حقيقة الحمل بغيره لا يطلق وان عني لما
 من ان يبينه فان خلد بها ولم ينج منها
 اجماع التعليق في الملك كقول منكره
 ومضاد ان الملك كان نكاحك من

كقول المرأه بالاضافه
 وقوله اي مفاد الخيم
 سنين والكان في الاول ان يراها فان انزل سره عند ذلك
 يعني في اخلاصه ويضرب عليه طلاق اي طلاق اتم لها المهر
 كقول طلاق الذي يمتد الى بعد بلوغها يعني في كتابه
 وهذا لا يفتق في نفسه هذا فانه قد خجل فيه كثير من عاقله كثير
 والنشر في الطلاق ومن الانزال واوانز وحيد في هذا المعنى في النكاح

[illegible]

وفي البينونة بالرجعة مفروضة اليها لا الاصل الذي
 به يثبت ان تلك المرأة امانت ثبوت فاقا فاقا
 البينون او التلثت مع بالثقة فاقا عليه واذ عهدها
 بدمن اعتبار مشبهها لا ان ان يزوجها اليها ولا
 ميسرة فان ميسرها مستفاد وميسرة

فبقى الاصل اي الواحد والرجعة واد
 ميسرة المرأة في الكيفته شرعية
 شرط صحة التملك

حجة في رجعة
 بالحلف

كلنك فانت كذا فتكهار خلق يولد شرطي
 الكلام الزوجية فكلها لوجوه التملك فثبت التملك فثبت وقاية
 وفي جامع تجميع الدين الرفان كارتني مرزني دكوا هم خير
 نهى طاني ففصل ثم تزوج امرأة لا يطلق مخمخ خزانة ومخخ
 التفريب واذا اختلف الطلاق اليه البرط وقع فقيب
 سزا مثل ان يقول لامرأة ان دخلت الدار فالت

من المأمور لا بد ولا يتقيد بالمحاسن ولا المظنونة
 في كل شيء لها أن توفى بالثالث بلا جمع كثر
 في الزوجين في الدخول في الدخول فقال الزوج دخلت بها
 فما سخطت أمه وأخوها في عدم الدخول
 فيقول الزوج في الدخول في الدخول
 خرج المأمور من بدو ولا يبطل بالقيام
 كسماك كذا سبت كان
 ثلث فان تزوجت
 بعد الثلث تزوج آخره إلى الأول لا يكون الأموي
 فاقضى إذا كان الطلاق بائنا ومن الثلث فله أن تزوجها
 في العقد بعد الفضا لا ينحل المحلثة باق هداية وفي
 بغير ثلث يقع رجعة وإن لم تكن ثلث وث كالتزويج
 بعد ثلث في قول الله في ثلثا والزوج واحد بائنا بالقلب
 في كل شيء في كل شيء في كل شيء

۱- بدست ملکه اوانکارث من تَعَوَّذُكَ اِیَّیْهِمْ
 اوانشهور لایم. بیا اوانکارث من تَعَوَّذُكَ اِیَّیْهِمْ
 واذ بربک لاوالفکک فیما ذکر کالایت کنز ولو
 بیدک الیوم وید عذر دستان الیوم کان الیوم باریه
 علی عینین و لو قال لیا امریک بیدک الیوم خدا فرد است
 فی الیوم بقیل الامر لان المعبر هو الوفاء نورانی به
 مبطل بالردن فیما

در انستیت

طغنی نفک واحد

ش

فلا یتم فی انست طاق ان سکت سکت اوانست
 سکت لانه علی الطلاق سکتها الموجد فی کل ولم لوجید
 ذلک لانه علیین وجود سکت لوجید سکتها علم لیا
 سکتها وقایه وکذا کل نفیق بعدوم وبقع لعلی لوجید
 کالوقایه سکت انکارث اسی رفوق الارض اوان
 طاق من سکت و مید سکت انکارث اوان سکت

باز

نفس واحدة فاولم يه فاحدة يقينون وقاية لقوا
 ان بتورس جعلت امك ببدك فبعث المرحع الله
 في الموضع الذي كانت فيها فلم يجد فيها شيئا الا
 نفسا لا يقع خواهره صلى الله عليه وسلم انسانا
 ثلثة اشهر او سنة فانه لا نفقة اليها فمن تطلق نفسها
 حتى شئت فبعث اليها حتى ان لم يكن هذا نفقتها الي
 هذه امة ولا امر سيدك كذا في الفصل
 في الخلاصة وجعل جعل امراة
 كذا تطلق نفسها

ثم حم في اليوم الاخر من تلك سنة قال رضي الله عنه الذي
 الامام الحسن والامر سيدك في هذا اذا كانت مدخولها ما قيل
 ان يدخل بها لو غاب تلك امة لا البصر الامر سيدك
 افني الشيخ في الامام الاجل الكسازي من الفصل
 وقد وقع الاستفهام قال امرأته امرأته نفقة يومئذ
 امرأة بدست لولود بعد اربعة ارباب يستوي بحاجته بدستهم

ما نواب محمد بن حسین دلی عقیف بہ التوکیل

الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر

خبر من محمد بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين

توفیق

انحرک بیدر احتیاج و تفوق ثم نزوحها فبقا بالامر بعد

والبیان فی الصیغۃ المذمومۃ فی شئ من الذوات الحاکمۃ الامور من غیر الاما اکان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

من بين هذا صاحب

فمن سبق ولا يجد امرأً يندرج تحت غم رزقها

دست قتل القوم از تو عیبی نماند و آن قال لها طعمه و نفعه

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ

في طلاق ما لا يثبت من العاقل الطلاق ولو قال امرئ سيترك
فلان فلا يثبت بطلاق فلا بد من قصد حرمانه من النكاح

وَقَدْ كُنَّا فِي الْبَيْتِ إِذْ أَقْبَضَ إِلَيْنَا الْكُرْسِيَّ فَاسْتَوَيْنَا بِهِ زَايِدًا وَمَنْحَرًا
وَقَدْ كُنَّا فِي الْبَيْتِ إِذْ أَقْبَضَ إِلَيْنَا الْكُرْسِيَّ فَاسْتَوَيْنَا بِهِ زَايِدًا وَمَنْحَرًا

...بجني بالنطق بقبل الغزل اذا قال وكل منكم من الغزل
 فوكيلها امر وتقول لاني لا يصح الغزل فها هي اذا قال
 طلق نفسك في هذا لا يملك مني ما كان في كذا
 لها دس من سحر الطماق والاصل في هذا انما كان لقولها
 فانه ينصرف على المجلس ولا يملك الرجوع وانتهى عنه وكل ما كان
 تكلمه فانه لا ينصرف على المجلس ولا يملك الرجوع هو انتهى عنه
 عادية وتقول لا امرأتك احزنك في راضيا بين خفي الط
 لم يقع ولو قالت لا بد ان ارضيت نفسي وقال الزوج
 ارضت لا يقع شيء ولو شئ الى جهة خفي الى خفي فقلت
 ارضت الاول او الرسل او لا خيرة طلفت ثلاثا في
 قبل الى خفي و لا يكتف الى اليه الزوج وقال النطق
 واحدة هداية امرأة قالت لزوجها من وكيل تهرن
 فقال استمر فقلت نفسي ثلاثا فقال له به باله
 تدبر من حرام كسني ما جدا بيدك ما هو قائم ثم اراست

فان قالوا انما خربت في محل آخر بطل اني الاختيار وروى
 في نسخة اخرى ان ابا عبد الله عليه السلام قال لها اختي
 يا امير المؤمنين اختي اني خربت نفسي لطلق كنز افعال
 لامرأة اختي يا بني من ذلك الطلاق او قال لها طلقي
 نفسك فلهما ان تطلق نفسها ما دامت في مجلس
 ذلك فان قامت منه او اخذت في عمل اخر خرج الامر
 بطلان يخرج عنها المجلس باجماع الصحابة رضي الله عنهم
 وكان في رواية اخرى فهو على خيرة ركانه دليل الاقبال
 فان اختارت نفسها فوطئها اختي كانت واحدة
 بانثية هاية رجل قال لامرأة اختي طلقي وانا بالنيابة
 لامرأة الطلاق وبطل المختار قايضان من مصباح
 السالك في متابع المسائل وكل امرأة بالطلاق فان
 قامت من المجلس بطل التوكيل ومنه لا يخرج بقول
 التوكيل ولا يخرج الغل عنه الا بالرد من قبل الزوج انا التوكيل

بر اجتناب من تحتدش الصدر الشهيدي الكنايات من تحتدش
 الا بحال ثلثة في حالة من طلقه القل في احوال طلقه بالثقة
 انه لم ينفذ في حالة الغضب بل صدق في جميع الكنايات
 بنوايف الا في ثلثة العشر من اختياري وامرك بيدك
 وفي حالة مذكرة الطلاق بالصدق في جميع الكنايات الا في الثاني
 امرك بيدك واختياري واعتدي وخطبة وبريرة وبنه بانه
 وجرام هذا جواب ظاهر الرواية وندرج في غير يوسف بطون
 لا يصدق في ثلثة اخرى الا لا ملك عليك لا سبيل في
 عليك خطبت سبلك بل نذكر الفقيه الثالث في
 وهو الصحيح في بيان رجل قال لامرأته في غضب او خوضه
 اي هاز طلاق بر وطلقت ثلاثا وكذا لو قال ان طلاق
 وادعاه قال سه طلاق ذبجه طلعت ثلاثا فاجبت
 وجاهد في كثره ان طلاق قال لها اختياري في طلاق
 فاختارت له مجامعها است بواحدة ولم تقع منه ثلاث

عدمها بالمشقة هو الاسم وقد وجدنا في نكاح من النكحة إذا قبل
 نكاحها بالطلاق فلا يراد أن يكون نكاحا ففرضي كسما الثانية
 الثانية من نكاحي التزويج على المهر المهر لطلبقة قال لأن زن
 بالفراسة هم جنس وغيره من المساجيع فالواطلاق واحدة
 منهن وللزويج خيار التعيين وهو الصحيح كما روي رجل بين يديه
 امرأة متلفعة فقبل له هذه المتلفعة امرأتك ثم قبل لاختلف
 بتلات لطلبقة ان لم يمت له امرأة سوى هذه وكانت
 المرأة المتلفعة حبسية اختلفوا فيه والفترتي على أنها تطلق
 امرأة تفارقها في نكاح التزويج ان يغرب امرأة على أربع خصال
 وما هو في معنى الأربع اصداءها ترك الزينة لزوجها والقاء
 طائر كالمجاجة اذا دعاهما إلى فراشه والثالث طائر
 البقلة وترك قبل مجابته والأربع على آخره من منزل
 الزينة وغيره ان الزويج المرأة قبل قبض مهرها ان
 تزوجه من منزل الزينة في جوايحها او تزوجه من منزل الزينة

وها واحدة من دخلت الدار ودخلت الدار طلقت ثنتين
 بلا عيش عايب طالعوني قبل الرجل ياتن بالاجم فتاوي
 صوي ورواى انت طاق واحدة قبلها واحدة لفق ثنان
 بهاي لوقا انت طاق واحدة لولا اوع موي او مزك
 فكيف قال ان دخلت الدار فانت طاق واحدة واحدة
 فدخلت لفق واحدة وان آخر السر طقتين كثر سمات
 قبل لي ها وبعدي ها ها لا اند احكام بطلان
 افتادو طلاق فت كنه فلبش بين سماعت حضور ام
 زهت و عا د امك الزا او شقص او ملكت المرأة زوجها
 او شقص منه وفتت الفقه طقات باين الملكين ولها
 ثم طالعها لفق كنه لي لطلاق بسدعي قيام النكاح
 بهاي الكنايات ان الزنا بها
 الطلاق كانت واحدة يا نيسه وان نوي ثلث طلاق
 من نوي ثنتين كانت واحدة بانبت ثلث طلاق

انت طالقت
 قبل واحدة
 طالقت واحدة
 واحدة فم

وبأن ثلثة مثل ان تقول انت طالق وطالق وطالمة
 رجل تزوج امره بغيره فقال بها انت طالق ثنتين
 مولاك اياك فاعقبها الزوج فطلقت ثنتين فزوج ملك
 الربيعة لانها حق المولى شرط للتطبيق فيكون مرة ما عليه
 والعنف يكون مرة ما يقع الطلاق فيقع الطلاق وهي حرة
 فيبيع طلائها ثلثا فملك الزوج الرجعة قال المولى اذا جاز الغد
 فانت حرة وقال الزوج اذا جاز الغد انت طالق ثنتين
 في راند وقع الطلاق والعنف ولا ملك الرجعة
 لان وقوع العنف منها ان يوقع الطلاق فيقع الطلاق
 وهي ان تخلف المسئلة الاصل فان وقع الطلاق معز
 عا وقوع العنف والخبر المتقدم وان خربا الرجعة عند محمد
 الرجعة مع نكاح وتقال فيمدها حتى دخلت للمدعي
 طالق والنفقة وواحدة قد دخلت وقعت عليها لا واحدة
 محسنة فيقال في ثلث وان قال بها انت طالق واحدة

في جميع الأحوال من بدت آخر النهار صدق ما هو لا فخر لانه
 في يومها من في الحرم وهو كخلفه مخالف لان لم يرد في قول
 الشيخ طالق انفس وقد تزوجها اليوم فيقع منه اربعة واعلم
 ان اليوم اذا قرن بفعل مستدبر اربعة النهار واذا قرن بفعل
 غير مستدبر اربعة الوقت المطلق فعند الشر لا يلزم الا بتخيير في ادب
 سيدك يوم يقدم زيد وتطلق في يوم التزويج حك فانت طالق
 شه وفاة لقول كل امرأة تزوجها ان دخلت الدار فهي طالق
 فترى امرأة قبل الدخول وامرأة بعد الدخول تطلق بالتزويج
 بعد الدخول ولا تطلق بالتزويج قبل الدخول ولها تقدير
 المسئلة ان دخلت الدار فكل امرأة تزوجها فهي طالق
 ومن قال لامرأته انا منك طالق فليس بشيء وان نوى
 طلاق كثر ولم يقل انا منك بآب او عليك حرام سوى الطلاق
 فهم ياتون هذا به لا يطلق امرأته قبل الدخول بها بل في وقت
 عليها فان قد الطلاق بلفظ بالاولى من غير ان يشرط ان يسه

المستدبر
 في يومها

في يومها
 في يومها

من لا يثبت حكم الفرج قالوا لو حملنا اخذ من الفرج وكذا
 لا يثبت حكمه لان موضع الفرج هو الفرج لا امرائه
 او ابنتي او امي ولها ثلث مندم لم يفرق بينها خلاصة ومصرف التولية
 او ثلثها طهارة وثلثه الفرج لثلاثين وثلث واحد الى ثنتين
 ارباين واحدة الى ثنتين واصلح وقاية والثلث ثلث ثلثان
 وواحدة في ثنتين واحدة لم يفرق بين الفرج وما واليها
 واحدة وثنتين في ثنتين ثلثان وان كان الفرج كثر
 انت قال من ههنا الى اثم واحدة

ثلث
 ثلثين

راجع الطلاق
 مكان الزمان
 الزمان

رجعية ومكة وفي مكة وفي الدار تحجز واذا دخلت مكة فليكن
 كثر وتوفان. ثلث طلاق مكة او في مكة في طلاق في كل
 ابدان وكذا ثلث ثلث في الدار ان الطلاق لا يخص
 مكان دون مكان وان عني به اقل ثلث مكة نصيب وانه
 لا يفرق لانه لا يفرق بينه وبين طلاق الطاهر به او قال انت
 وان عني به الطلاق عليها بطريق الفرج لانه وثلثها بالطلاق

کار کردیم سه طلاق و نگفت توست طلاق باذن من
 سه طلاق و هر لایق طلاق و غیره لایق بقیع و لایق
 لایق از من بپیرا من کسخته تو بر من خود در عید بپوشم
 طلاق فلیس بعد سبع من العید لا یحکمت ملقط قال رجل
 امر من فلان کار کرده باشم هر زنی که بخوابم من طلاق و قد
 فعل فلک فاذن و جهلا لا ینطق لان الفقد الشرط
 فی ما فی کبری ولو قال ان فعلت کذا فامرته طلاق و من
 لما مرته وقت الحلف فترجعه ثم فعل لا ینطق خزانة المفتین
 و قد قالت طلعتی ففیهما و قال لها انک طلاق لایق و تو قال
 اینست طلاق بقیع مخفی خزانة و قال فتوی و اینست یک
 طلاق و سکت ثم قال و در سه بقیع ثلاثا ایست و سکت یک
 زن و خدا گفته است سه طلاق این زن را و این گفته است
 طلاق شد و کبری اللفظ الصریح و لا یفید الا وضوح

بانی
 کفیه

أنت طلاقاً وأنت طلاقاً لا الطلاق أو أنت طلاقاً لا الطلاق
 واحدة لا حقيقة طلاقاً أو لول واحد أو اثنين لأن طلاقاً
 فقلت كذا امرأة قلت لزوجها طلاقاً فقال الزوج طلاقاً
 ممن غير أنا ما فله لا يقع إلا أن يوبىها كبرى ولو قال طلاقاً مدون
 بنا لا يقع وأن فلي الطلاق مختص بخرانه وذكر في جواهر الفقه
 لا تزوج المطلقة الرجعية فإنه يصير مراحى وللحب المهر لأن
 النكاح بينهما من غير الرضا على القول الصحيح يجب المثنى أن
 أراد المدعي تخليفه بالطلاق أو العتاق في طاهر البرائة لا يجيبه
 الثاني لنزولك لأن التخليف بالطلاق أو العتاق وهو ملك
 حرام وهو الصحيح صائب لا يوجب ما له فله لا يطلق ويحكم بأن
 المحكم وعليه الفتوى شارحاً له لأن التخليف بينهما حرام وقيل
 أن من القدرة فوصله الثاني أن ما للبعض ولو صلف الثاني
 في نكاحه فحق عليه ما لم ينفذ فصاره في ذلك الأكثر كذا في جواهر
 بعض من يخار من طلاقاً أو نكاحاً زوجها يغفل فقال كذا من

كذا من

كذا من

است و ثبت و قال از ویست المقتوفین صدق بیمنه و مثل
 آنست که در مطلق و مطلق است بقدر الرجوع ابرای نوازل
 اولون واحد رجعت او باینست و از من الواحدة اولین
 سبب اصلاح و قایم و فی النوازل امرأة طلبت الطلاق من زوجها
 قال لها و اثم کی و در وقت لایق بدون النیت قال لا یصح
 لایق سببی و قال الصدرا السببی لایق و بدین نفی خلاصه در آنجه
 زید طلبت و در ضمن خود ما باطل کرد و بود است و خالده برادر
 علیست که بود است که زن بر خالده طلاق که اگر مانم که علیست را
 خانه عمره بر خالده خالده باطل بقول کرده و قایم شده است
 که بدین حالت و در خود را خانه عمره بوده است و در غیبت
 خالده بر خالده این ضرورت زن خالده بر خالده طلاق سبب است
 که در غیبت نبوده است ملاجهت سر عیشتان اجابت و در آن
 سبب است
 و قال فی امرأة انزوها
 فی طان نطق طلق امرأة تزوجها لکن من زوجها و قال

سید کا پورہ
عید گڑھا
زاد بن

اور ملت میزند و میگوید که بکسر غلاق واقع نشو و اگر نه دانا بود

۱- از طرف
حدود

ففسر و خزانہ خلافت و فیضی خان از جملہ مطلق امر است بانیان مطلقہ

فأمرته أنف غلاف بلدا بشير مالهام ومجايسة والوفا

العدة التي أنزلت بالعدد المبهمة ما يريدون أن تعجبوا

وَأَمَّا بِالْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ الْعِلْمُ بِاللَّهِ فَانْصَرَفَ عَنْهُ

10

لفرارهم و سكر فطلقوا فيه و الصبي و انه كما لا يلزم من البلوغ
 طلاقه و لا ينفقه نه و فانما نحن في تدوين النسق فالتحريم
 انك تخيلين كذا انما ليس نعم فقال بالفراسة ارجع
 كنه تو ميگویند بهر ار طلاق است آنچه امام اوصی السعدي
 و اگر گفته باشد من سكر طلاق سه طلاق شده است قاطع
 قاطع الامام عليه السلام و في الخلاصة و تحتية الماصح انه لم يطلق
 مكانه الماصح و في التدبير في الفصل الثالث في
 البعد للطلاق **باب في حال الفقب ان تزل من**
 سه طلاق و بلغ و انه حذف الباء فام يكن مضيقا اليها
 و علمنا في فصل اذا قاله من انك طلاق سه طلاق
 تنزيح و امره لا يقع المطلق و هو الصحيح و كذا في المحيط
 و العاقبات و غير ذلك و اني ظن ان زوج ان كان له امر و قد
 الحق في تركت هذا الشك و بيني و بين امره ان كان لها

مع ما يظهر انه لا يريدنا بهذا الجين فافتي بان في الاشارة طلاق
 احدى زوجين والى الله المعلن والمعتق من الحكم الصغار
 في مودتي بكى والغضب
 برست من كبري دقت من كبري طلاق وفتح السعد والكره يدبر
 كبري صدق وفتح السعد وفتح السعد لم يجرن لو يدبر كبري طلاق
 وادني براد وفتح السعد وادني براد وفتح السعد
 والكره كفته برست من كبري يعني كبري فائدة كبري طلاق
 برست من كبري حجة القضاة امرأه تكلمت مع غيري فاستمع
 طلاق الغضب عليه فطلق لم يقع الطلاق وعليه الغضب
 ولو قل لامرأة انك طالق ثلاثا في حال الغضب لا يقع الطلاق
 لأن هذه الحجة نفى عن الطلاق عليه ويرفع فصار كاللغو ويضمن
 عليه محض ولو طلق امرأته ثلاثا في حال الغضب لا يقع الطلاق
 فلو كان امرأته في الكفر والبطيوس وهو احد الزوجين ان لم
 مع طلاق الغضب غير صحيح ولو كان له على الزوج الجور والرب

من
 خاف من الزوج
 طلاقه بان يكون
 في ذلك

مثل البیج فقیرة فقله لا یقع الطلاق عن ابی حنیفة وسمان
 الثوری فی الذی قال عقیلة البیج وطلق امرأته لکن لم یسقط
 ینقض البیج البیج البیج الطلاق وان لم یکن عاقلا لا یقع وبنی
 محمد لا یقع من غیر فعل وهو الصبیح مختصر خزانة وحمادیه هذا ما یظهر فی
 الامران اذا شرب طابعا وان شرب مکرها فطلق لا یصح بانه
 لا یقع حمادیه یسلو تررب سرا بجملا اقام لوان فقله لا یطلق
 وحمادیه سواة قال محمد لا یقع الطلاق وعلیه الفتوی مختصر خزانة
 وروضة وکلیه طلاق الکراة لانه مختلف بین ما یأثم فی الیه
 عن فصول علی اذا اراد فیه ما یثبت من رجل کان لکاحا وادوب
 او یأثم نفسه کان طلاقا حرمانا لخصم یسلون راجع کروی کفیت
 عن علی بن کریم وکریم یثبت استیثان او در یثب وکریم است
 جزین فواید یثب فی قال لامرأته لک فیکس حرم کنه فامسک بالطلاق
 ثانیة ما یأثم بها فی العدة فلو علی قول الحنفیة وحمادیه لطلق
 امرأته الطلاق عند ما یسوف فی ویه اخذ فی البیج وکریم

من ان تراب حرام كذا في القدر وفي البرازين المتعارفين
زمانا ثم لم يجد لان الصفاق يحفظون عليه كذا في الفروع
الطاهرة كذا في غاب عقله باكل الخشب ومنه المسمى
بالتقريب بطلان لان مستخرج الذهبين ان فحبه وانفذه
اقوا ان وقع في غير اكله وما ريب بالمرحى فالعين قال
بحله يجوز ان يلقى في البحر الرائق ومثله في فتح القدر وكذا
من غاب عقله بالبحر في الفين فان لم يلق طلاقا او استند به
للمرءة موصلة والمان للتمديد فلا لعدم المعصية كذا في البحر
الرائق فوايد ربه طلقها ثلثا وان عمل بغيرها قبل ذلك
لواحدة والقصص عديدة فلم يلق الثلثات في حديثه
ذلك فذكر في اجماع انها متفق فان وذكروا

فيها في القدر وعنده الفسري وان لم يصدف في الاصل
تسببه كذا في النسخ لا يلق الطلاق او اكل اكل مرة اما لا اعتاد
ذلك فان لم يلق الطلاق كذا في الذخيرة في كل من تزوج بالبدن

صارت ابنة امرأة بعد طلاق امرأته قبل التمثيل فان كان
 المخرج القيدان لم يتركها الطلاق
 برفع طلاق محمد بن علي عاقل ودرمكروان كذا
 وبعدها طلاق الصبي والجنون والنائم والسبي امرأة عليه
 واختباره بالسب في طلاق الحرة ثلاث في الامور ثمان كثر
 اختلفوا في معرفة الكفران قال ابو حنيفة من لا يعرف
 الارض من السماء والرجل من المرأة وقالا ووجهه اذا رجاها
 اختلط طلاء فصار غائب ظلمة الهذيان فهو كمران
 والفقير من قومهم خائبة طلاق الكفران مني احمد والشافعي
 راف وفي رفع طلاق من سكر من الكسرية المتخذة من
 الجيوب والعداوة والوحي اختلاف قال الفقهاء ابو حنيفة
 الصحيح انه لا يلزمه احد لا ينفذ نفسه وفيه لاق من سكر
 من الكسرية المتخذة من الجيوب والعسل الطلاق
 عند ابو يوسف ولا عند محمد بن عيسى لان الكفر

ولو تخرج صغيرة وكبيرة فارتفعت الكبيرة الصغيرة حرم جميعا
 ولا مهر الكبيرة الا ان لم يدخل بها فان الفوقه بها بيت من قبلها
 وللصغيرة نصف المهر لانها بائنة بفعل الغير ثم يرجع الزرع
 فتمنع من مهر الصغيرة نصف المهر على الكبيرة ان تعزيت المهر
 وان لم تستعد ما يرجع فاقضيان رجل تزوج رضيعين فجاءت امر
 سران ان لها لبن من رجل واحد فارتفعت احد المرأتين رضيع
 وارتفعت المرأة الاخرى الرضعة الثانية بانت الرضيعان
 عن زوجيهما لانهم صارتا متخمين تحت رجل واحد فلكلهم
 ولتاخنان على المرضعتين وان تعزيت الغني ولو تخرجت الكبيرة
 وظللت رضيعات فارتفعتن الكبيرة واحدة بعد واحدة
 او ارتفعت واحدة ثم اثنتين فكل من جميعا المهر الكبيرة والصغيرة
 الاولى قلنا بها انما ونبت ولما البات فلانهم صدق
 اثنتين في كل واحد وان ارتفعت اثنتين معانها ان يسف
 حرمست الكبيرة الاولى والاويلان ولا تحرم الثانية لانها

وفاقي في ذلك يعتبر النواصب لغيره او دارا او دين مشقة او امرأة
اخرى ولا يبيح الله كرمه المشقة محرم لا الا حقتان ودين الرجل مشقة لا
كثيرا كما يتزوج في طهر بل لا يبيح فانه ضيفت صبيها فهاشت
الدين يمتد وبنيت جميع الاحكام الرضا بينهما حتى لو تزوجت في طهر
انقضت طهرها الزوج قبل الدخول بها كان بهذا الزوج ان يتزوج
الصبيته وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان يتزوج بها الا انها
صارت من الربايب المتيقن دخل بامها فافقي في مسئلة
وما قالهم اندرين صودت كبري عود في دخترنا خود را
شهره در حاله كذا دختر او بیمار بوده باشند بشرعا وخرند كره
بر شوهر حرام طهه بانه سينوا الزوج را اجواب في والله اعلم بحجوه
ووزني بامرأة فولدت عنه فارضعت بهذا اللبن حبيته لا يجوز
لهذا الذي ان يتزوج به هذه الصبيته ولا لانه لا يبيح
واجل ذلك وكذا الوهم قيل من الزنا ولكن لا يبيح لا يبيح
الزنا محرم على الزاني كما يحرم ستمها من حسب مخصوصا

منفرد است و اگر آن شخص ثقیل و لا تقبل فی الرضیع اجنات
او امی است احد الزوجین حادیه مسلمین بر رضاعی را در آن
که در آن کنه یا نه اجابت روا باشد چنانکه زن پدر است را در آن
مسئله اگر بگوید که با کسی را این بچه لقوی زن و برید زن
و بر پسر زن و بر پدر لقوی و بر پسر لقوی حرام نفوذ
بچه را پدر رضاعی پسندانی باشد شرح کنز لونی از این لایحه
بنون و لا خبری بنات فارضعت ام البیات انا من بنی الایمن
فانما بحکم بناتها علی الابن الذی ارضعت بعینه دون اخواته
مع بناتها یجوزوا علی قریب واحد فم یثبت الاضمة بینهم و بین
بناتها و لیس ارضعت ام البیات و احدها بعینهات بنات
الا خبری حرمت تلك الاضمة علی ذلك الابن من بنی مؤخره
لأنها اقرب الیهم و قریب من بناتها یحل سبانی او اجل
لبن المرأة علی بنی حمیة سبانی بان قلم السلام یلینها لا یثبت
احرف بینها فی قوام العوالی کان الابن غالب او مستورا

ما طرم

تفصیل

فطم أو البطم فان لم يمان وحرم به احرام بالنسب اليها اخصيه واخصت ابنة
 كثره ورجل اخصت اخصه اخصا ولبا كثره قال في مراتب اهل البيت
 ابو ابي ابي بنى ورجع بين ذلك بان قال اخصت واخصت
 صديق ولفي النكاح ولا ثبت عليه فرق بينه وبين كافر او بينه وبين
 لبنها منه استبرأ للصب وابتدأ به وبنته اخته واخوه ثم لا يثبت له
 ثم اخته من الرضا لا يحرم فكذا اخصت ابنته من الرضا لا يثبت
 ان مردى زن خود را طلاق دلد و عذرست زن بگذشت اين
 زن خود و بجهت خود و بجهت اوست که با اتفاق از نسوب اول
 ثبت خود و وجه دیگر است که با اتفاق از نسوب دوم ثابت
 خود و وجه سوم است که خلاف است از بايد گرفته و بجهت
 اول با اتفاق از نسوب دوم است و اگر هنوز باز گرفته است و بجهت
 نیا و در با اتفاق از نسوب اول است كثر رجلى تزويج امراه و با
 ندرسته است منزل منها لبن و اخصت صبيا كان البرص
 منى المرأة فلا يثبت له انفصال اجمعوا على ان مدة الرضا

بنو
 زن خودی بگوید
 پس چه اگر خود را
 مرد را طلاق از نسوب اول
 مرد را از نسوب دوم
 است و وجه اول است
 با اتفاق از نسوب اول

از من و وجهی دیگر
 مع الصبی لا یثبت له انفصال
 بعد از ده ماه

بنی

ولكن ليكن دميست عند الحزن لبقا بقى وعند الاعداء لبقا بقى
وانروا اعداءهم بالزمن الاخرى فلان ليس بهرهم في العبد
في العبد والى العبد والى العبد والى العبد والى العبد
ولقاءه في العبد والى العبد والى العبد والى العبد
باسم زنا العبد والى العبد والى العبد والى العبد
تركها في العبد والى العبد والى العبد والى العبد
وقد

ابن الرجل و لم يرضه ثم يجف بذلك الرجل ان يتروجها
و كذا يجوز لهذا الرجل ان يتروج حيث ارضه ان يرضها
مما ابدت فيه المصلحة و صحتها ارضها بعض اهل القرية
ولا يدري من ارضها منهن فتتروجها رجل من اهل
تلك القرية فهو في سنة من القام و اياكم ان تروج قليل
الرضع و كغيره سوارقا ضياعا بعد ذلك الرضع و ان شهد
سواي فلما ارضع بعد حولين و ارضع في حوزة و علم

الفرج

حاديده في الحمله في الفتوى على القول بان جل ادعي على
امارة النكاح فانكرت وسلفت لما كل ربا ختمه الا انما طهق
انقضت عدتها بما لو كانت به ابي علي بن ابي السريه
لا في النكاح في آخره حتى تنزع انتبه البائنة ثم ان
الابنت لم تنزع النكاح لم يسمع هذه الدعوى فخره من
الكبرى في صبي تنزع بالفرج وغاب فاما حفر تنزع حجب الزرة
بنزوح والصبي قد اجاز النكاح الذي بكسره بعد ما بلغ فلان
تنزوح المرأة قبل اجازة الصبي جاز لان اقدامها على النكاح
ان في صبي الاول ولها ولاية الفسخ حاديده

المسألة

اذا كانت المرأة زوجة رجلين
بعد ذلك في الفتوى في الاول والى
اصولهم في النكاح من حيثها ولا فضل لاي يده
على اقدارها كانت احدهما سلمة والاخرين كتب في حكمه
في يفت احدهما والاخرين انه يفتي بينهما في الحكم

فالمعنى

ولما جازى من ثمة ولو تزوج ذي زينة الخمر او خمر حبيبتين فابستما
 او استلم احداهما الخمر والخمر بريد غير العين بها فبغمت الخمر و
 غير المتلى الخمر بريد والطفل مسلم المكان احد الويد مستطوعا
 المكان بين الخمر بريد لان الطفل يشبع خمر الويد ونا
 ربه وقا به ولو استلم احد الزوجين عرض المسلم على الاخر فان
 استلم وانا ابى فرق بينهما واما به طلاق لا ابارء كذا اباي صورة
 اباي الزوج فالكائنات موطورة فكل المهر وان لم تكن فتنصف لان
 الفوقين طلاق هبت قبل الفصل ثم وقا به ولو استلم زوج
 الكا بية بقى لكاحما ونيان الدراين بسبب الفقرة لا البس
 كذا من مما يشتر رجل غاب عن امراته وهي بار او غيب
 فمزوج يزوجه آخر ووددت كل حنة فلما قال لا حنة
 له الا ولا طلاق عن له صيفته له استلم ونيان هذا
 لا يكون الا ولا طلاق واما هم للثاني وعنه القوي لا بد
 منها السوجية وعن لا صيفته له الثاني وعنه القوي

وَقَطْعِيْنَ بِغَيْرِهَا وَتَوَلَّيْتُ الْمَرَاذَ لِبَيْلٍ وَحَيْثُ بِالْأَكْرَادِ وَالْقَوْلِ
قَوْلُهُمْ عِنْدَهُمْ عِلْمُ الْبَيْتِ بِالرِّضَا وَخَبْرُهُ وَلَوْ أَنَّ بَيْتَهُمُ الْإِطْلَاقُ
فَلَا يُمْكِنُ إِحْدَاثُ عِلْمِهِمْ بِبَيْتِهِمْ أَنْ يَطْلُقُهَا فَخُسَيْنُ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَاسْمُهُ
فِي الْإِطْلَاقِ كَانَتْ عِدَّتُهَا مِائَةً وَتِسْعِينَ وَتِسْعِينَ وَتِسْعِينَ وَتِسْعِينَ
ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ أَخْرَجَ مِنْهَا أَمْرًا لِيَقُولَ قَوْلًا عِلْمِي كَانَتْ
أَمْرًا لِيَكُنْ طَلَقُهَا فَخُسَيْنُ وَالْقَضَى عِدَّتُهَا مِائَةً وَتِسْعِينَ
فَأَنكَرَ أَحْمَدُ الْإِطْلَاقَ بِدَوْرٍ أَنْتَ لَمْ يَلَمْ أَحْمَدُ لِيَقُولَ قَوْلًا عِلْمِي
الْشَّكَّ وَالْأَمْرَ وَالْإِطْلَاقَ وَلَوْ قَالَ بَلْ طَلَقَهَا وَلَكِنْ نَزَّهَا
بَعْدَ ذَلِكَ وَبَدَأَ عِلْمِي بِالرِّضَا فَخُسَيْنُ وَبَرَّ مِنْكَ بَرَّتْ نَرْكَبُ
فِي يَدِ أَحْمَدَ عِلْمِي جَاهِدْ بِهِ

الْمَرْبُودُ عِدَّةً فَعِيْلٌ وَلَا يَنْتَاجُ مَرْبُودٌ مَرْبُودٌ أَحَدًا كُنْزٌ أَوْ
أَرْتَدَّ الْإِسْلَامَ مَعَهُمْ أَسْلَمَ مَعَهُمْ فَهِيَ كَالْحَاكِمِ أَسْرَاجِي تَزِيحُ
زِيحُ مَجَارِيهِ فِيهَا سِرَاجِي لَوْ كَانَتْ أَوْ مِثْلَهُ أَوْ تَحْمِلُهُ وَهِيَ
جَاهِدْ عِنْدَهُمْ قَوْلُهُمْ أَوْ طَلَقْتَ قَبْلَهَا وَأَمَّا الْمَرْبُودُ

وَلَوْ

طلبت ياني اجابته لان اله في رقبته الغلام فاذا هلك
 حاكمه في رقبته فاصبح امينه من تحتها لكرخي واذا ولى
 الرجل جده وولد او جارية وولد فله ان يبيع اولاد جده
 وقال طرقت امي محلى في صدق ولا يكره في ذلك
 انما على من يمدن ذلك في جارية ولده وولد ولده لان
 له حقه بها فالوطى لم يورث سبعة هلك فلا يكره في جارية
 البقرة انه واوجهه لانه مولى عربي من اهلك وسبعة هلك
 معه كالمولى مع الاجنبيين فان ولدت بجارية في سبعة
 من هذا لم يلزمه الولد وذلك لانه ليس في عينتها فلا
 يثبت نسب منه كجارية الاجنبي الا في جارية ولده
 وولد ولده مما يورثه وحكم البنت حكم الابن برخصه وبناته
 من لا يورثه دام ثقله وكعب مهره لا يورثه
 الابن فان الامة ملك الاس فبنيمها الى ابنه على اخيه
 من وفاقه امراته وهبت مهره عند النكاح او عند وفاة الزوج

لبري العبد اذا تزوج باذن مولاه هلى بغير على النفقة
 واذا اجتمعت النفقات عليه هلى ببيع في النفقة والمهر
 هلى فيها لان السب كان باذن المولى فله المهر والمهر
 في المهر هلى فيها كسر الدون الا ان النفقة والمهر
 يفتقران في كسبه وهوانه اذ ابيع في المهر مرة في كسبه من
 المهر بان لم يفت الثمن بكل المهر لا يبيع مرة اخرى بل يبيع الى
 مالعه العتق واذا بيع في دين النفقة ببيع مرة اخرى فتكون
 دهاجني والمدير والمكان لعيان في المهر لانهم لا يمتثلان
 النقل من ملك لما ملك مع بقا الكتبه والتدبير
 فيودى من كسبه لا نفق بما يدر ايسر زوج غلامه ثم اراد ان
 يبيعه لم يكن للمرافعة العبد مهر للمولى ان يبيعه بغير
 رضا المرافعة ان يبيعه اذا الزوج عبده امته للمهر بها عليه
 مخفف عن المولى ان يبيعه بغير رضا المولى يدين رضا من
 ودخل رده بغير رضا المولى ان يبيعه بغير رضا المولى

۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

فقال العبد قبلت هذا لا اريد شيئا مني لا وجهي ولا
المسلم مع كافر من كان له وجه في العبد في الطل
والاخر التي زوجها من عبده واراها ان يفسد النكاح
والاخر التي هي بنت منه التي هي عبده التي هي
بطل النكاح وان كانت ملكا لم يفسد من النكاح
امنه وليقط المهر تقبل السيد امنه قبل الوصل لا تقبل
الحرة نفسها قبله كنز ولا يزوج الاب او الام او الابن
من عبده لا يزوج خيرا ولا رجلا ولا يزوج امرأة
يملك ردهم ثم ياعده منها بشيء ردهم ايدها دخل العبد
بها من غير مهر او بطل النكاح ولا يخرج المرأة
بالدخول في العبد وان عتق فاضى في النكاح ولا
يبيع ولا يهدى للمعبد والمكاتب والمدبران من زوجهما الزوجان
المولى شيئا الا ان يهدى عبده او امنه من غير رضاها كانت

البقرة وقالت والدة المرأة كانت بمنتهى ان ذكر الزوج البقرة
 لا يبرأ من ان يذكرها او يطلع الى ان يرجع بالبقرة وان لم يذكرها لم يبرأ
 وان لم يذكرها لم يرجع اليها ان الله مشرة للفنان فالقول في
 المشقة انما هو حجت انه او عيب لا يبرأ من مشقة
 ثم اعني كذا الحكم وهو ان رجلا دخل بها الزوجة ثم انقضا
 الزوج بها الحكم والمهر للمولي ثم انما اذا تزوجت بغير اذن
 المهر لم يبعد المولي فاجاز المشرى لكاحدا الكان بالزوج
 من بين جاراته وان لم يدخل بها الزوجة لم يبعد جارة
 المشرى في فمها

ذكر في الواقيت
 رجل تزوج امرأة من غيرة على ان امرأته مبدية فان بدت
 للمولي زوجته بالمشقة مبدية على ان امرأته مبدية
 ثم بعد ذلك وجب منه لغيره امرأته فان لم يبرأ
 من مشقة مبدية على ان امرأته مبدية على ان امرأته

بيد المتوسط ثانيا بآدم العبدية وقالت هي لك عبيدتها فاقول
 ثانيا بفضل ربه وبث الهم قدر من العين والفراغ ثم فريديت العبدية
 فمضى سبون في بئر ليدري الفضل ولا يتراد وقد فقه انفق في الضيق
 من حزين فبصر على جهنم منيرة وسلم الى الزمير فالتفت اليها قائلة
 الاب اني انا في ابها من الجحيم فبصرها فبصرها فبصرها وقال
 الرب لا بل ملكها لقل قول الرب وعلي الاب الجحيم فقل القاي
 الامام علي السعدي في القول قول الاب لانه هو الملك في مكان
 يغني الامام خالي وعليه فتدري الامام القاي فبصر ان يكون
 الجواب على التفضيل ان كان الاب من الاعراف والكرام لا
 تغفل قولها ربه وان كان من يجهل البنيان فبصر ذلك
 فبصر الله ملاحه بعث الرب في الامام العبد وبين انها عبيدتي
 ثم اذ اكلت بغيرها من الهدايا من ذلك جواهر وفي القاي
 امراد بغيرها من خذبت وادبها ما في فبصر الرب اله
 المسببة في القاي فبصرها فبصرها فبصرها فبصرها فبصرها

أن يتفقد لا فربها ليس بها تلك خلاصة للفرق وان يخرجها
 ما روي في الخبر وان لم يوفى مهره ووصول محاربه رجل خطيب جنت
 ان من وعت اليها بعد اياها لم يزوج الاب بعينه من قالوا له
 مهرها ما كان من تزوجه وبعث بعينه الكحل الذي كان عليه و
 ان كان حالها انما هو من حصول محاربه تزوج المرأة مهرها
 ان يخرج من المهر فذلك لم يخرجها كان مهرها محاربه
 الفرس عاينها فاضيق امرها شجعت في بيت زوجها شيئا
 كبرة من ابريسم وكان اشترها ابوها ثم مات الاب فهدى الاشجار
 لها اعتبارا للعاقبة فبقيت لو كان على الرجل ديون مختلفة فادركها
 شيئا فقال هو من بين كذا كل اشترى فبقيت ابوها بعث
 الى امرائه سبقت فبقيت مهره وقيل هو من امرائه
 قولا لربها الا ان يقيم المرأة البتة انه بعث اليها مهره وان
 لم يبعث جميعا البتة فالبتة بينه الزرع وادركها شيئا بعد
 فبقيت في مقدار المعروض فبقيت مهره البتة

نفسها لا يستفاد البطل وهو الذي يقال بالفارسية
 عيمان فان يمتد المجل لمجل ذلك وان يمتدوا
 فيستفاد المتعارف لان الشايت عرفا كالشيت سرجا
 كما معنى يفتى بالوف كفاضاره الفقير والمليث
 وعليه يغتوي حرمه السفرة في نظر المرأة ولي المهر المذكور
 في العقد انه يكون لغفل هذه المرأة مع مثل هذا المهر فيجعل
 ذلك معجلا ولا يقدر به وخمس منها حلاله الروايات
 في العقد تعجيل كل المهر كمثل الطل مسجلا يترك العرف في بيان
 اذن معتبر في العرف انما حرام المهر فيجعلها حلالا في كثير
 من المشايخ في غاية السعي لزيه اليك وبه في زمانه وان
 اوقاف المهر كمن يقدح في القوي الطول احب ان
 ينقلها من القرية الى المصرو ومن القرية الى القرية كان فعله
 الفتن كمن المهر والافصول العاديه وقاصيها
 فليس بل هو من المهر في قرية الزوجه ثم ارادت

عندهم فوطئت او طافت قبلها و عافت لامهرها كنز من
 الصغيرة المرأة انما كانت صغيرة جدا لا تحمل اجمع ولا يجبر اليها
 على دفعها ان الزوج كالمصير كالمصير على دفع المهر الى البيت
 وليس له ان يذهب الى بيت الزوجية و لا يجبر على دفع المهر الى البيت
 لان هذا تصرف في المهر و ليس له ان يذهب الى بيت الزوجية و لا يجبر على دفع المهر الى البيت
 في مالي الصغيرة و ربه و الرسم في ان تراك ان قبل النفقة
 يرحل مخرجها الى بيت العروس لا قريبا و العروس
 ثم ترك انكاح المهر و الرجل ان كانت فاحشة و ليست واقعة
 ان كانت هالكه و حادثة المقتولين من حق و ياب الى البيت
 ان الزوج لا يمكن ان يمتنع الابوين عن الدخول عليها للزينة
 و على الجمعة او يمتنعها عن البيوت و على المقتولين و على الجمعة
 زوجت المرأة و لم يهرم و لم يهرم كان لها ان تفسد نفسها
 المهر و لا يرضع بجل البعض و ترك المهر و لا يرضع بجل البعض
 الطلاق او الموت كما هو في المهر و لا يرضع بجل البعض

وان لم يكن سي لها مخرج فاشق الله نيتها عني بضعف وقولها رتبها

پہلے

برکت
از
رحمت

[illegible]

قدما نعرفه أهل المملكة وله في مؤلفاته الباقى بعد الطلاق اوله

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

المسألة الأولى في معرفة ما إذا كان

العبد المذنب
والخائف

فوق المذبح: القاء الحبوب الحقيقية، المطبوخة، ورواقا

المسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة

الشيء من هذا المثل شرطان وهو ألا خلاف بين ورهبي

بِالْمَسْمِيَةِ كَانَ الْفَصْلُ فَلَمْ يَسْكُرِ الْمَسْمِيَةَ وَلَا يَقُولُ هَذَا

بسم الله الرحمن الرحيم

بما تركها فان اختلفت ورتبها في قدر من قبال الوصل

الغياض في درة الشريعة فلأكثر وفاء أبو يوسف القول

فعلنا ذلك فخرية الا ان ياتوا اني مستكروا فلما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
مدرسا لكل ذي عقل وقلب
والله اعلم بالصواب

جاده و عليه الاعتياد فاضين و اوامات الامم و و

ایں مہر مغللوں نے ان یا خذوا نفوسکم فی الزمر

مبراهن هو ميرزا سيبانيد شمس قلمی الخلی المهر و نظایر سید و جها
 بود و بهی و در قیضت الی من المهر و جها و نظایر سید
 قلمی الخلی و جها علیها یا تقیف الی تقیف الی تقیف الی تقیف
 یا تقیف الی تقیف الی تقیف الی تقیف الی تقیف الی تقیف
 ان توام میرزا و علی الالفین الی اخر جها قال
 الالف والامهر الشل و کما علی هذا العبد علی هذا العبد
 حکم مهر الممثل و علی و رس او حمار کبک و رس او علی
 ثوب او خمر او خمر سیر او علی هذا المثل فاذا هو مهر سیر
 هذا العبد فاذا هو حمار کبک مهر المثل وان امهر العبد
 و اصدما حر فمهر ثلثا العبد کثیر و جل تر یق امر او علی عید فدا
 عید او و کما کتب الام و اولاده و امر او ثلثا کمال العبد و رس
 قلمی کانی الی اتمته العبد و یخیر شری و قماره یا تقی علی
 ان کما الالف و رس الی ان کان الاجل معلوم الی یق ان حیا
 ان الی ان الی ان جیل یوم و رس الی ان جیل الی

علی انما کتب
 سید و امیر
 و در قیضت

[illegible]

ثم طلعت بها ببيت ثم تزوجها فلهما من طلقها قبل الدخول بها
في النكاح الثاني كان عليه مهر النكاح الاول ومهرها من بيت
التي في بيت النكاح الثاني النكاح الاول دخل في بيت النكاح
ثاني في بيت النكاح الاول النكاح الثاني فلهما من طلقها قبل الدخول
بها وانبتت تزوجا اثنين فادخلت طواحدة منها في زوج
صاحبها فوطئها كان على طواحدة منها عقر طلقها فوطئها لانه
وطئ عسر سبب في طلقها طواحدة منها مهر امرت لا طلقها
بانت قبل الدخول بفعل من قبلها وهو طلقها
رجل تزوج امرأة وانبتت منها فادخلت طواحدة منها
على زوج الاخرين فوطئها كان على الكواحل الاول لغير
مهر امرت فانها بانت من زوجها قبل الدخول بفعل من
قبل الزوجين عسر جميع مهر الموطورة فلا تسكن على الكواحل
الاخرين لانه لان امراته بانت من قبل الدخول فوطئ
الاولى بطلت وصحها وان كان الزوجين معها معا فلا تسكن

[illegible]

على وجوب حل المهر والعوفيت يدعي قبضي بعض المهر فيحل بها
وقيل اذا عرضت المرأة بانكار القبض وقالت لم اقبض كما كان
القول قولها لان النكاح وليس محكم على وجوب حل المهر واللعين
والنكاح على ان محكم على تقدير ذلك الوجوب واللعين
ليس يدعي محكم على استيفاء البعض لان ما قد بين على
امراء قبل فحين المهر فيكون القول قولها قلت كان ذلك
عرف زمانهم مما ريد وللصحة ما فرض به ان وطئت مرات
عنها والنفقة ان طلفت قبل وطئ المفوضة به التي تكفي
بلا ذكر مهر او على ان لا مهر ولا ثمن لانها اصبحت بمقدار قلها
فذلك المفروض ان وطئها او طأت عنها والنفقة ان طلقها قبل
الوطئ المطلقات اربع مطلقه لغيره ولم تنس لها مهر نجس
لها النفقة ومطلقه لغيره قد نكحها من غير مهر التي لا تحجب
لها النفقة ومطلقه قد وطئت ولم تنس لها مهر او مطلقه قد وطئ
من غير مهر فانها لا تحجب لها النفقة بعد ذلك والنفقة
ثلاثة اقسام اولها نفقة المهر ومهر علة من كسوة مثلها

ولما رآه الرجل ان يسقط المهر عن ذمته فالحيدة فيه ان يقول
اي زن من اجل كرهين قلنا قلت كره يسقط المهر بالانكاح
وعليه المهر من كرهين اي ما بينت ان كانت المرأة
والزوج من المهر من الورثة قالوا في جوابه لو كانت
مستلزمة له في رواد ووافقتها وان شئت اعطوا العقد
وغيره من ذلك ان اخذ بنفسه مهرها ما يكون من جنس
مقتضى ان يكون وصية من زوجها او ميراثا او ورثة او ميراثا
من الفصل في سبيل النوازل في الاماكن التي كانت
المرأة على الورثة مهيأة ان او عطف مقدار ما تشبهها في الورثة
في ذلك واجبة وكفى بالنكاح ما يدخل في النكاح
ان يفي بالوجه ما بينت منها مقدار ما خبرت العادة في النكاح
لذلك القول قول ورثة الزوج في ذلك ما ذكره
في القول قول المرأة وذكر في مسئلة النوازل في النكاح
في سبيل وجوب الدين على الميت وقوله في النكاح ما

١٠٠

بفقدان من جانب أي بتدليله واجب الجواب والقبول والما
المشروط أن ينظم لها فان الواحدة اذا كان وكيلها منهم فقلنا
نوعيتها اماه كان كافيا مع وقاية
وارا خلا المخرج بمزاجه وليس هناك منع من العمل ثم طلقها
كان مهر بدايه في الواقعات بحايته رجل زوج امرأته وطلوها
في الغتسل او في الحمام لا يكون خلوة لان الغتسل بيت طهرون
في ضرره وكذلك حمام وانما في خلوة الكفين صحيحة واذا خلوة
المجرب في فعله انما يفسد في ضيقه ان المجرب منقطع الذم
والخبيث بن الشريعة والمخلوة بالمرض وحيضه واحكام وصوم
فرض كالوكل كمنزله في رسوم القضية والنفقة والكفارة ببوله
الاصل انما يمنع المخلوة خائفة ولا يصح خلوة النائم الذي يبيع
منه وخلوة الصغيرة التي لا تكمل عتقها في كل موضع فحقت
المخلوة ولا يقبل الا يكون له من الرضا ولو كانت الخلوة كان لها
خل المهر فحقت
فصل الدخول في بيت المرأة لان الموت يترك الدخول سراجه

بجوابه او عني

الواراد

بل لا يصل اليه القوافل في السنة المارة وهو اختار القديري
الغيب كقولهم ان الغيب بحيث لا ينظر الكفر في طلب
حضوره او يتركه الا ما لا يزل ويظهر الفتوى كذا
و منسقى في الحرة بل في قدر تحارص مع احوال ولا يجوز
لكم ان لا تقيم او تاخر الا اذا كان الا قرب غايبا غيبته
مستحقا للحج الا بعد الجحود اذا كان عقد قبل عقد الا قرب
ولا يجوز معا فلا يجوز كلاهما واما يستجيب في الويل في الصبر
والصغيرة والمجنون والمجنونة وتعالى ذلك الصغير فقد قال

الاية محمدية والحق الصبر والامانة

الصبر مشقة كقولهم الفضول كنسب لا يتوزن في العقد
في قبول ما كغريب يفتي زلي نفس خود را غريبی بتر و در حضور
دو كره و او را از جهت غایب قبول نكر و با هم در حضور
معه و گفت كه فلان كره را خواهم و كس از جهت غایب نكر
ابن كره باطل بعضی كثر و بنوا

اوخ لها فنكاحها جازية فلعن ايحيى في و هو نكاح في قول
 محمد بن لا يجوز وهو قيس بن عيسى بن اسود بن في هذا رواية
 الامام احمد بن حنبل لا يجوز تنويح الامام لان الامام لا يملك
 ان العصبان للامام ليست بعصب ولا له الاخت في قول
 ايحيى في و لا روي في الخبر ان امرأة زوجت من لها نكاح
 اولي في قول ابن علي بن جابر بن النعمان في قول
 فانكاح العصب بنف عاثر نيب الارث والحجب بسوط
 حرية وتكليف و السلام في حق مسلم و ولد مسلم فان لم يكن
 عصبه فالولادة للام ثم الاخت لابل ثم الماخض لابل
 ثم لولد الام الاخر فالانثى سوارده تحت وفاء في الاسلام ان
 الاخت لابل وام اولي لابل اولي من الام في المحرمات
 لك الاخت والعمة و بنت النكاح و بنت من قدم لابل محرم
 بلطام في قول ابو عاب الاوب عصبه غير منقطعة لا تبين
 لابل و الام في قول ابو عاب الاوب عصبه المنقطعة ان يكون في

لنبيه عمر بن سعد و مع حماد بن عمار و قومه انما هي كزيتب برای در
صغیر و غیره که در این کتاب است و در این کتاب است و در این کتاب است
نکته که در این کتاب است و در این کتاب است و در این کتاب است
نکته که در این کتاب است و در این کتاب است و در این کتاب است
اوصاف او که در این کتاب است و در این کتاب است و در این کتاب است
و در این کتاب است و در این کتاب است و در این کتاب است
محمّد و باز در این کتاب است و در این کتاب است و در این کتاب است
صالح و ایست و در این کتاب است و در این کتاب است و در این کتاب است
و در این کتاب است و در این کتاب است و در این کتاب است
نماز و غیره که در این کتاب است و در این کتاب است و در این کتاب است
القول ان کن صحیح احمد الربی وان الطلقات الثلاث
التي هي في الحديث من النبي صلى الله عليه و آله و سلم هي في قوله
من قال لا اله الا الله و محمد رسول الله فله الجنة و قوله لا اله الا الله
فله الجنة و قوله لا اله الا الله فله الجنة و قوله لا اله الا الله فله الجنة

في حق الزوج الصغير انما النكاح بائنا الصغير
فانما النكاح بائنا الصغير انما النكاح بائنا الصغير
ولا يجهل عند رجل والابن من الزوج والابن من الزوج
سئل عن امرأة زوجت ابنة الصغير فقلت
يخرج ذلك فقلت الصغيرة عاجزت النكاح قال لا بد
الا ان يطل النكاح ولا يجوز الا بتجديد من
جاءها رتبه اذا كان الزوج كفوا كذا في النوازل فقلت
صاحبه من الذخيرة يسئل من الابن الذي زوجت عن مولا
لهما في ما يزوجها فزوجها القاضى بغير امر النكاح قال لا يصح النكاح
الا اذا كان الا في غايها مع يجر انما في رتبته صغيره
خولون بابا وهو وولي حسب يجر انما في رتبته ولي
لكم ان اردت ان لا يزوجها في رتبته فقلت نعم
ان رتبته في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته
كنت النكاح في رتبته في رتبته في رتبته في رتبته

فلان بكذا او قال فلان قريت لا بني ولكن لم يسر الابن فالكفان
 لم ابان واكثر ما يقع اليك واما فلان لابن واحد يصح واما
 ابدا لم يسم بهن فقال رجعت بنتي من اهلك فلان
 اني قال اب لابن فقلت وكنت سمعته اوازاد بان قال
 قريت لا بني اليك اسماء مجازة وان لم يسر الكفان لابن
 لم يسم بهن لا ابان او الكف لا يجوز فتاوى خاني
 واما هذا القاضي الاجرة في مبصرة حل الاجرة عليه صلوة
 في القضاء وفي تركه الملقاة الصبرة لا تسبها في الزرع
 حتى تقربت نسبين اذا باغت تلك الكانت خفيفة
 لا يحفل بغير الزرع ينظر الكان امينة ثم هو اليه عندنا وقل
 لا يسر لا يسر اليه حسنة كانت او خبيثة اذا كان نزيها وحرما
 والكانت نفسا يحفل بغير الزرع ليس اليه امينة كان
 نزيها او خبيثا من الاجرة حل زوجه او خبيثة
 ثم ابن كبير لم يسم بهن واما طالب المنة في الاجرة

في الرضا
 في الكاف
 ليس له
 واحب عبد
 صابرة ثم

Figure 6

حيث بلغه الخبر وادعى الزوج زماً فانفصل قولها عند
 الدخول مما ذكره زوج العاقل فقام بينه على سكرتها حين بلغها
 الخبر واما بنت بينه على الرود فيسبهم او ما فيه من
 يخطبون امرأته لما والدته فقال الابن رجعت بغير
 مني لان قيل عن جانب الروح ان ومنهم من قال
 بغيره وعليه الفتوى كذا في الكافي واما بنت
 سباني من النكاح اذا قال زوجت بنتي فلامنه من ان

فقدان

بالسفر في الارض الى حفر في الفصح وان قال الزمان حتى لم يمت
ايها المفسر انما يعني من هذا القول انك من غير طبعك لا تدري
لكن من غير طبعك لا تدري السلام واذا روجت نفسها من غير كفوهم
الولي من غير طبعك ولدت اولاد وانما جاز انما هي في ذلك
فلان يعرف بها انما هي في ذلك انما هي في ذلك
انما هي في ذلك انما هي في ذلك انما هي في ذلك

انما هي في ذلك انما هي في ذلك انما هي في ذلك
انما هي في ذلك انما هي في ذلك انما هي في ذلك
انما هي في ذلك انما هي في ذلك انما هي في ذلك
انما هي في ذلك انما هي في ذلك انما هي في ذلك
انما هي في ذلك انما هي في ذلك انما هي في ذلك
انما هي في ذلك انما هي في ذلك انما هي في ذلك
انما هي في ذلك انما هي في ذلك انما هي في ذلك
انما هي في ذلك انما هي في ذلك انما هي في ذلك

٥٦

شوقكم اليكم انما يفرق بينهما خلاص من الغيبة
 ما لا يحب كمن كثر للغير حتى ان الفقيه يكون غرا
 للعلوي غير الفقيه لان شرف العلم حجته في معرفة احوال
 زوجت نفسها من رجل ثم انما حر او حرة او حرة او حرة
 في الحكم ليس بها نهي وانما رولاوي رولاوي رولاوي
 برضا ولم يعلموا انه حر او حرة علم الله
 الشريعة انه حر او مسبية بحالها كان لهم النهي وهذا يدل
 المرافقة اذ زوجت نفسها من رجل ولم يشترط الكفاية ولم يعلم
 انه كفوا لان علمت انه غير كفوا رها ولكن رولاوي وانما
 رولاوي زوجا برضا لم يعلموا بعدم الكفاية ثم علموا
 منهم اما اذا شرطوا او اخبرهم بالكفاية في زوجة حازك
 ثم علموا غير كفوا كان لهم النهي من الذخيرة اذ زوجت
 نفسها من كفوا فلو كان ان يقع الامر بالالف في حق
 وان لم يكن الف في خارج محرم منها كذا في الذخيرة وسكون

في المطالب

هجرة الب لغة العاقلة وان لم يلقه عليها ولي بكر كان او غيرها
ابنهم في ما لم يصر في طاعة الزنا التي يكرهها
الحسن علم الصغار انه كبر اذا كان كفا او لا فلا خلاف في
فما في سيرة من كان كفا في السيرة رواية في ابنا صباط
سبيل من كفا وان السكوت واصل الزنا في عشرة مايل
فما كنت بدنا عقلت من هذا الكلام
الاول ان كانت المرأة تزوجت او غاب عني وطلقني ولا
يستهان بها انما هي من طاعة الله تعالى في حق زوجها
الرواية في الاصل المرأة جازت وفاق طلقني زوجي و
الغصب في حقها في قلبها انها وافقة على الاصل ان
تزوجها من الفصول من قبل زوجي في عهد الدين له ولو
تزوج رجل امرأة فله مهرها على ما عهدت انفا في حقها
هذه المرأة تكونت في حقها في القبل هذه السيرة في حق
المنع من المهر في اجابات النكاح ولا يشترط المهر

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بنیاد و ملک و بزرگواران از کائنات المحل مرتبه‌ها فلا مشیت
 و حرمت و المظالم الی سیرا افضلا و کان عن شهوة
 و حدیثه ان غشیه الی غشیه الی غشیه الی غشیه
 و ما دون السنین لیست لیستها و فی کل السنین و ما
 یجرونی بالاعتراف و لو بکرا و منها و صحتها و بکرا و ما یجرونی
 اذنی و من و حین استیذانه او یطوع الی غیره و ما یجرونی
 الزوج لا المهر و محرمه و ما یجرونی و من و حین نفکته
 بالحرمة کامله و لا اذله کان النکاح و من و حین طهر اقصیه
 انکح و من و حین جاریت چهار و من و حین طهر
 هفت ازین قبایس گنج نس سببی بی شمار گفت در
 نس و در خار و در خواهر و در مادر و در خواهر
 و برادر و من و حین و من و حین و من و حین و من و حین
 و من و حین و من و حین و من و حین و من و حین و من و حین
 و من و حین و من و حین و من و حین و من و حین و من و حین

[illegible]

في النظم انه لو رطبها كان حرمه بينهما واما الله ورحمة شاملة للجنة
 وان علمت ان انبياء بني اسرائيل الولد وان سقطت كما في الحيط
 من كبر الحريم فلا يملك الرجل ما يولد له ارجائه ولد
 ولده ازاوية او ابيه او ربه ورحمة وقالوا انما جعل لي صدق
 ولا يحد وان قال علمت انما حرام حرمي ذلك الا انما حرامه
 ولله فلو ولد له لانه حقا فيها والوطى لم يوف من شبهة
 فلا يحد في حريمه ابيه وامه ونحوه لانه ووطى حرمه
 امك وشبهه امك فله ان لو طوى مع الماحضة فان ولدت
 ارجائه في نسبي من الماحضة او ولد حرمه في نسبي
 من الزنا اياها كان النكاح او غيره لكن غير الزنا لا يبارش
 نفقه فالنكاح النكاح هو الزنا فيجوز عليها قبل وضع الحمل
 بجندي يحرم وطى غير الزنا المحلل من الزنا طهرا وادعية
 ولا يحل النفقة من نفقه الحمل وفي النفقة من الزنا طهرا
 يحل الحمل من الحمل ونحو النفقة من الحمل كما اذا تأخرا الزنا

كافي

يرعيها ولا يفتت للامور فتتدثر بها من غير طعن فيها فتتدثر
القرار على الاحتياط في كل ما يفتت به من غير طعن في
من غير طعن في العقد في كل ما يفتت به من غير طعن في
النكاح على التمسك بالمرأة لا نحو بغير النكاح
على الامام به يدخل الامام يدخل بالامام كغيره في كل ما يفتت به
من غير طعن في العقد في كل ما يفتت به من غير طعن في
ان لو وضع وكذا من كونه الاب يملك النكاح او الدين والاب
خروج من قبل الاب في كل ما يفتت به من غير طعن في
لها اولم يدخل في العقد في كل ما يفتت به من غير طعن في
تسار في كل ما يفتت به من غير طعن في
وغيره في كل ما يفتت به من غير طعن في
والكلام في كل ما يفتت به من غير طعن في
بنت كالمحل في كل ما يفتت به من غير طعن في
تتم البنت في كل ما يفتت به من غير طعن في

تزويج امرأة بغير أمرها فبعضها يخبر وقال ابن مالك يستلزم
 هذه الجملة بكذا ضمير القيد والقياس نحو من زانه وفي
 الذخيرة تزويج بغير إذن ما، وطلعتهم ثلثا بعد ما وطئها ثم تزويج
 ثانيا بتزويج الزوج وارتفع إلى الثالث في فتوى القاضي ابن النكاح
 الأول يمكن معهما عدم الزوج وان الطلاق رتب الثابت
 يقع وان النكاح الثالث بتزويج الزوج إلى قد فصحها يصح قضاء
 القاضي مماثلة الوجه وهل يظهر ان الزوج في النكاح
 كان حراما فيه شبهة فكان يفتي بطلان ذلك هل يكون في حقه
 قال لا لا يفتي بطلان بطلان محنة ذلك ونقصه لا يفتي
 كان في حق البطل ابطال اطلاق الثابت فلهذا
 حكم آخر محرم حرامه رجع البكر في عينته على ما يكون
 بغيره انخير واقامت بنته على امره فبعضها وليها
 رجل يفتي بطلان امرأته من قولها كنت امرأته طلاق
 والنفقة في حقها وجبت بهذا الثاني والثالث

ارضي وادفنا اهلنا في القبر
 تحت راسه وادفنا اهلنا في القبر
 انها سر طهر من اهلنا
 الفاضل سفره الفاضل
 البهاثة زين العابدين
 وزفر لا يحذر ولا يبع
 بشيئ من حفر الجوف
 الزوج فانما دعي
 المارة انقبل شهارة
 في انقبل ساهارة
 ربح وقابله امران
 لا ريب في الرجوع او قال
 بلين ردا ورفا للرجوع
 تحت راسه وادفنا اهلنا

